

Distr.: General
29 May 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي

اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم الأمين العام هذا التقرير، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦/٦١، لينظر فيه منتدى التعاون الإنمائي. ويستند التقرير إلى المناقشات التي جرت خلال الندوات الرفيعة المستوى المعقودة في مالي في أيار/مايو ٢٠١١، ولكسمبرغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وأستراليا في أيار/مايو ٢٠١٢.

وتتمثل أهم نتائج التقرير فيما يلي:

(أ) ما زالت لم تنفذ العديد من الالتزامات المتعلقة ببلوغ الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية. فالأزمة الاقتصادية العالمية تضعف القدرة على تحمل الدين، والمفاوضات التجارية متعثرة، والحصول على الأدوية والتكنولوجيا المعقولة التكلفة غير ميسر للجميع. ومن شأن إبرام الشراكات من أجل تعزيز التعاون الإنمائي أن يسرع وتيرة إحراز التقدم في هذا الصدد؛

* E/2012/100.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210612 200612 12-35350 (A)



(ب) لم يحرز سوى القليل من التقدم في تحقيق الاتساق بين التعاون الإنمائي وسياسات البلدان المتقدمة النمو غير المتصلة بالمعونة. ومع ذلك، فبإمكان التعاون الإنمائي أن يضطلع بدور قوي لحفز التمويل المحلي للتنمية، وذلك بزيادة الإيرادات الضريبية وإتاحة إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية الميسورة التكلفة. وقد خلصت مداولات الاجتماعات التحضيرية والدراسات التي أجراها منتدى التعاون الإنمائي إلى مجموعة من أفضل الممارسات؛

(ج) تتطلب التنمية المستدامة إعادة التفكير في النموذج والنتائج اللذين يستند إليهما التعاون الإنمائي، وإيلاء الأهمية للحقوق في التنمية، والإنصاف، والعمالة، والاستخدام المستدام للموارد، ومكافحة تغير المناخ. وستحتاج المؤسسات العالمية والوطنية إلى تعزيز قدراتها على الدفع في اتجاه انتهاج سياسات مترابطة تقودها البلدان المستفيدة من البرامج وتُشرك على نحو تام الجهات المعنية غير التنفيذية. ويلزم أن تعكس عمليات المساءلة المتبادلة هذا التطور. كما يلزم إحداث زيادة كبيرة جدا في التمويل وتحسين إيصاله، ولا بد أيضا من تقوية الشراكات لحفز الابتكار والتكنولوجيا وكفالة إتاحة فرص الاستفادة للفقراء. ويلزم التيقن من الممارسات المثلى المستخلصة من نماذج التعاون الإنمائي الناجحة من خلال عمليات تحليل الأثر القبلية والبعدية لإثبات دعم تلك الممارسات لركائز التنمية المستدامة الثلاث جميعها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)؛

(د) تتباطأ حاليا وتيرة التقدم في مجال التعاون الإنمائي، ولكنه يظل أمرا حيويا للبلدان الأقل نموا ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويستمر مقدمو المساعدات في تنويع أشكال التعاون، حيث يزداد حاليا التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الخيري واللامركزي. ومن المحتمل أن تشهد المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ركودا على الأمد المتوسط، مع تراجع احتمالات أن تبلغ البلدان، بحلول عام ٢٠١٥، هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي تحقيق المزيد من تدفقات التعاون من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف؛

(هـ) أُحرز بعض التقدم في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأكثر احتياجا لها، لكن يجب تسريع وتيرة ذلك. ويتواصل عدم اتساق طرائق تقديم المعونة مع رغبة البلدان المستفيدة من البرامج في الحصول على المزيد من الدعم للميزانيات مع تقليل ما يقدم لتلك البلدان من مساعدة تقنية. ويلزم زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية، ونظم الصحة، والتعليم الأساسي، والمساواة بين الجنسين؛

(و) شددت المناقشات التي أجريت في إطار منتدى التعاون الإنمائي على أهمية اتباع نهج شامل في تقييم نوعية التعاون الإنمائي ونتائجه. ويختلف تقييم تلك النوعية حسب اختلاف مقدمي المساعدة، غير أن البلدان المستفيدة من البرامج والجهات المعنية غير التنفيذية

تولي اهتماما خاصا لما يلي: قياس النتائج الأطول أجلا؛ وتقييم التقدم المحرز في زيادة قابلية التنبؤ؛ والتقليل من المشروعية والتجزؤ والربط؛ ومواصلة اعتماد مبدأ التساهلية؛ وهذه جميعها مسائل لم يحرز بشأنها تقدم مُرضٍ. وينبغي تفادي تكرار المناقشات والأطر المتعلقة بنوعية المعونة، وذلك مثلا من خلال إنشاء صلات أكثر منهجية بين الاجتماعات الوزارية لما بعد منتدى بوسان ومنتدى التعاون الإنمائي، وهو منتدى ذو طابع عالمي؛

(ز) تتسم المساءلة والشفافية بأهمية بالغة لتحقيق النتائج. وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجرتها الأمم المتحدة إلى أن وجود استراتيجيات وطنية وأهداف لكل جهة مقدمة للمساعدة وقيادة قوية أمور أساسية لإحراز التقدم في مجال المساءلة الوطنية المتبادلة فيما بين مقدمي المساعدة والبلدان المستفيدة من البرامج. ويمكن أن يكون لتلك المساعدة المتبادلة، بدورها، أثر إيجابي بالغ على سلوك البلدان المستفيدة من البرامج ومقدمي المساعدة، وأن تؤدي إلى إحراز تقدم كبير في تحقيق النتائج. وينبغي أن تتيح المساءلة المتبادلة لجميع مقدمي المساعدة والجهات المعنية المحلية فرصا للمشاركة على نحو أكمل بكثير. ويشكل وضع إطار عالمي قوي للمساعدة المتبادلة شرطا لإحراز التقدم على الصعيد الوطني، وكذلك الشأن بالنسبة للتغلب على قصور القدرات. والشفافية أمر حيوي أيضا، لكن يتعين أن تصمم على نحو أكثر ملائمة للاحتياجات بالمساءلة؛

(ح) ازداد الحوار السياسي العالمي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب منذ عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن يتواصل نمو تدفقات هذا التعاون، الذي يتباين كثيرا من حيث طرائقه وتركيزه القطري. وتشير الدراسات التي أجراها منتدى التعاون الإنمائي إلى أن دعم الهياكل الأساسية المقدم فيما بين بلدان الجنوب فعال جدا من حيث التكلفة وقابل للتنبؤ به، وأن إتقان تصميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجال الزراعي بإمكانه أن يعزز إنتاج صغار المزارعين والأمن الغذائي. ولا زالت للتعاون الثلاثي مزايا رئيسية، وبخاصة فيما يتعلق بتنمية القدرات.

ويُخلص التقرير إلى عدد من التوصيات العملية المنحى التي تتعلق بالدور المستقبلي للتعاون الإنمائي. وتشمل تلك التوصيات تدابير تتعلق بالوفاء بالالتزامات المتصلة بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، وزيادة الفعالية في حفر الموارد المحلية، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحسين تخصيص الموارد، وزيادة النوعية والنتائج، وتسريع وتيرة التقدم في مجالي المساءلة والشفافية، وتعظيم فوائد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأخيرا يتناول التقرير الدور المستقبلي المحتمل لمنتدى التعاون الإنمائي في المساعدة على إحراز تقدم في هذه المبادرات.

المحتويات

الصفحة

٥	أولاً - مقدمة
٥	ألف - معلومات أساسية
٦	باء - التعاون الإنمائي
٦	ثانياً - الشراكة العالمية من أجل التنمية
٦	ألف - تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية
٧	باء - مواطن ضعف البلدان النامية إزاء الديون
٨	جيم - المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف
٩	دال - الحصول على الأدوية والتكنولوجيا
١٠	ثالثاً - اتساق السياسات من أجل التنمية
١٣	رابعاً - التنمية المستدامة
١٨	خامساً - اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي في الآونة الأخيرة
١٨	ألف - حجم التعاون الإنمائي ومصادره وقنواته
٢٢	باء - تخصيص التعاون الإنمائي - البلدان والقطاعات وطرائق التقديم
٢٥	سادساً - التشجيع على الأخذ بنهج شامل إزاء نوعية التعاون الإنمائي
٢٥	ألف - الحاجة إلى مراعاة التنوع
٢٦	باء - القضايا الرئيسية: إمكانية التنبؤ والمشروطية والتشتت والتقييد والتساهلية
٣٠	سابعاً - الشراكات القائمة على المساءلة المتبادلة والشفافية
٣٠	ألف - المساءلة المتبادلة
٣٣	باء - الشفافية
٣٥	ثامناً - تسخير فوائد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
٣٥	ألف - الاتجاهات والخصائص العامة
٣٧	باء - القطاعات الرئيسية: الهياكل الأساسية والزراعة
٣٨	تاسعاً - الرسائل والتوصيات الرئيسية

أولا - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

١ - تعود جذور منتدى التعاون الإنمائي إلى مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي طلب فيه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقد منتدى كل سنتين لاستعراض اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه، وتعزيز الاتساق بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية، وتقوية الروابط بين الجانبين المعياري والتنفيذي في عمل الأمم المتحدة. ومنتدى التعاون الإنمائي منوطة به مهمة تحديد فجوات التعاون الإنمائي الدولي وما يواجهه من عوائق، وتقديم توصيات عملية في مجال وضع السياسات للتغلب على تلك الفجوات والعوائق.

٢ - ووفّرت المداولات التي أجريت خلال الدورة الأولى للمنتدى، للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، إسهامات استراتيجية في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية واسترشد بها منتدى أكرار الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة. وبالمثل، ساهمت الرسائل الرئيسية للدورة الثانية للمنتدى، للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وما تمخضت عنه من إعداد تقرير في مجال التعاون الإنمائي الدولي بعنوان التعاون الإنمائي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية: تحقيق أقصى النتائج (ST/ESA/326)، في مضمون الوثائق الختامية لمؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية. وأثرت تلك الدورة الثانية أيضا في اتفاق شراكة بوسان من أجل فعالية التعاون الإنمائي. وقد تركزت سمعة منتدى التعاون الإنمائي كمنتدى يضم جهات معنية متعددة، ويناقش تحليلات مستقلة، ويصدر توصيات لزيادة نتائج التعاون الإنمائي.

٣ - وقد ركزت الدورة الثالثة للمنتدى (للفترة ٢٠١١-٢٠١٢) على ستة مجالات هي: '١' التعاون الإنمائي لتحقيق التنمية المستدامة؛ '٢' استخدام التعاون الإنمائي لحفز التمويل المحلي للتنمية؛ '٣' الاتجاهات المتصلة بالكم والتخصيص والنوعية؛ '٤' المساءلة المتبادلة والشفافية؛ '٥' التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ '٦' العمل الخيري العالمي والمؤسسات العالمية. وقد أنتجت هذه الدورة عدة دراسات تحليلية تخص تلك المسائل، نوقشت للتوصل إلى توافق للآراء بشأن إصدار توصيات متعلقة بوضع السياسات، وذلك خلال ثلاث ندوات تحضيرية رفيعة المستوى عقدت في مالي في أيار/مايو ٢٠١١، ولكسمبرغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وأستراليا في أيار/مايو ٢٠١٢، كما نوقشت خلال عدة اجتماعات أخرى للخبراء (انظر <http://www.un.org/en/ecosoc/newfunct/2012dcf.shtml>).

باء - التعاون الإنمائي

يجب أن يتقدم التعاون الإنمائي وأن يزداد أثره للتصدي للتحديات العالمية الهائلة

٤ - يأتي هذا التقرير في وقت تواصل فيه الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمنا الوقود والغذاء العالميتان إلحاق الضرر بأفقر سكان العالم أكثر من غيرهم. ولا تتم تلبية الاحتياجات التمويلية الهائلة لتسريع وتيرة التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. كما يركز المجتمع الدولي حاليا على التحديات الجديدة المتمثلة في السعي لتحقيق تنمية مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، تشمل الإنصاف، والعمل اللائق، والحق في التنمية، ومكافحة تغير المناخ.

٥ - ولكن، لم يُحرز سوى القليل نسبيا من التقدم في أغلب الجوانب المتعلقة بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية (انظر الفرع ثالثا أدناه) أو بالاتساق العام للسياسات الإنمائية. وتستجد ممارسات مُثلى لحفز التمويل المحلي للتنمية (انظر الفرع رابعا). ومع أن التعاون الإنمائي له دور رئيسي في دعم التنمية المستدامة (انظر الفرع خامسا)، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية تشهد نموا شديدا التباطؤ في الآونة الأخيرة (انظر الفرع سادسا - ألف). ولم يُحرز سوى القليل من التقدم في تحسين تخصيص تلك المساعدة (انظر الفرع سادسا - باء) أو نوعيتها (انظر الفرع سابعا). وتتيح المساءلة المتبادلة والشفافية أيضا فرصا هائلة لزيادة الأثر والتأثير (انظر الفرع ثامنا)، كما يتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي العديد من الدروس الإيجابية (انظر الفرع تاسعا). أما الفرع الأخير من التقرير، فيوجز الرسائل الرئيسية والتوصيات التي خلُصت إليها هذه الدورة من عمل منتدى التعاون الإنمائي، والتي تشمل الدور المستقبلي للتعاون الإنمائي.

ثانيا - الشراكة العالمية من أجل التنمية

ألف - تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية

ما زالت التزامات عديدة متعلقة بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية لم تنفذ بعد

٦ - اتفق قادة العالم، خلال مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، على اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وعلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية (الهدف الثامن)، بشكل خاص.

٧ - ومنذ ذلك الحين، أوصى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في أيار/مايو ٢٠١١، باتخاذ تدابير جديدة لإخراج ٥٠ في المائة من أقل البلدان نموا من قائمة هذه البلدان بحلول عام ٢٠٢٠. وأطلق، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، المنتدى الرفيع

المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، الذي تقوده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، شراكة جديدة لتحقيق فعالية التعاون الإنمائي. وحددت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٢، النمو الشامل والعمل اللائق، وكذلك تعزيز التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التجارة والتنمية، كأهداف أساسية. وبحلول وقت نشر هذا التقرير، سيكون مؤتمر ريو+٢٠ والعمل الجاري في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قد أعاد تأكيد ضرورة جعل التنمية المستدامة في صلب الاستراتيجيات الإنمائية.

٨ - ورغم هذا الحوار العالمي وتحديد الالتزامات، ما زالت هناك فجوات مهمة فيما يتصل بتحسين كم التعاون الإنمائي ونوعيته (انظر الفرعين سادسا وسابعا أدناه)، والتجارة، وتخفيف عبء الديون. ولم يُحرز تقدم كبير في مجال كفالة الحصول على الأدوية الأساسية، كما لا يزال توافر التكنولوجيات الجديدة ويُسر تكلفتها متباينين فيما بين البلدان النامية.

٩ - ويتفاهم ببطء التقدم بفعل غياب غايات واضحة لتحقيق الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية مقارنة بالأهداف الأخرى. وقد استحدثت منظومة الأمم المتحدة إطاراً متكاملًا للتنفيذ للمساعدة على استعراض التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد أوجه التضارب والاحتياجات غير الملباة لدعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى قدر أكبر بكثير من الشفافية والمساءلة لكفالة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية.

باء - مواطن ضعف البلدان النامية إزاء الديون

على الرغم من تطبيق إجراءات تخفيف عبء الديون على نطاق واسع، فإن الأزمة تقوض القدرة على تحمل الدين التي تحققت بصعوبة كبيرة

١٠ - إن تخفيف عبء الديون، في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، أتاح للعديد من البلدان إنفاق المزيد على الحد من الفقر. وبوجه عام، ففي البلدان الـ ٣٦ الفقيرة المثقلة بالديون والتي تجاوزت نقطة اتخاذ القرار، انخفضت خدمة الديون بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٠ من ١٣ في المائة إلى ٤ في المائة من الصادرات، في حين انخفضت القيمة الحالية للدين من ١١٤ في المائة إلى ١٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن هذه العملية تتم ببطء؛ فهناك سبعة بلدان لا تزال تنتظر حصولها على تخفيف عبء الديون الخاص بها كله أو على جزء منه. وإضافة

إلى ذلك، لا يقدم جميع الدائنين تخفيفاً لعبء الديون، ومن الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بسن مزيد من التشريعات تحول دون رفع الدائنين التجاريين لدعاوى قضائية.

١١ - ويلزم أيضاً تطبيق مبادرات أوسع نطاقاً لجعل التخفيف من عبء الدين أكثر سرعة وشمولاً، وشفافية وتجرداً وذلك بالنسبة لجميع البلدان النامية الشديدة المديونية. ولكن المجتمع الدولي يسير في الاتجاه المعاكس. فما حدث مؤخراً من إغلاق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أمام المتقدمين الجدد، قد يؤدي إلى استبعاد البلدان التي تنهكها الديون في المستقبل من الحصول على تخفيف لعبء ديونها. ولم يتحقق تقدم كبير في المقترحات المقدمة من أجل إنشاء آلية تحكيم عادلة وشفافة.

١٢ - ولا تزال هناك مواطن ضعف هامة إزاء الديون. فبحلول نهاية عام ٢٠١١، أصبحت ثمانية بلدان منخفضة الدخل مثقلة بالديون، في حين أصبحت ١٥ من البلدان الأخرى معرضة بشدة لخطر ثقل المديونية. وتقتصر الكثير من البلدان على نحو متزايد من أجل تمويل برامج التنمية، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم توفر المنح نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية. ويكون معظم الاقتراض من الدائنين المحليين ويوجه إلى المشاريع الحكومية أو إلى المقترضين في القطاع الخاص أو يوجه بواسطة شركات خارجة عن الميزانية بين القطاعين العام والخاص، وغير ذلك من الالتزامات الطارئة. وفي بعض البلدان يؤدي هذا الاقتراض بالفعل إلى تراكم سريع لأعباء ديون جديدة. وكذلك تشهد بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل ازدياداً كبيراً في عبء ديونها.

١٣ - وقد استعرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤخراً الإطار التحليلي الذي يستخدمه المجتمع الدولي لتقييم قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون، وقررا مراقبة الديون بمزيد من الدقة. وتتزايد أيضاً أهمية المبادئ التي وضعها الأونكتاد في ما يتعلق بالإقراض والاقتراض السيادي المسؤول. وعلى الرغم من ذلك، فمن الأهمية بمكان تحويل هذه المبادرات إلى توجيهات واضحة للمقرضين والمقترضين، وتسريع الجهود الرامية إلى بناء قدرات البلدان المستفيدة من البرامج في مجالات تصميم المشاريع وإدارة الديون، حتى تتمكن من تمويل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة دون تجدد تعرضها لعبء دين لا يمكنها تحمله.

جيم - المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

إن إحراز تقدم في المفاوضات التجارية أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً

١٤ - لقد وصلت المفاوضات في جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المعنية بالتنمية إلى طريق مسدود. ولم تلق دعوة مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ جميع

البلدان إلى إعفاء أقل البلدان نمواً من الرسوم والخصص النسبية بحلول عام ٢٠١٥ أي استجابة حتى الآن. ولا يزال خمس صادرات أقل البلدان نمواً يواجه حواجز التعريفية الجمركية المرتفعة، ولا سيما على المنتجات النهائية والسلع الزراعية المصنّعة. وفي ظل عدم إحراز تقدم على الصعيد المتعدد الأطراف، يستمر انتشار الترتيبات التجارية الإقليمية والثنائية (انظر A/66/329). وتواصل البلدان المتقدمة النمو دعمها للإنتاج المحلي عن طريق تدابير تشويحية غير جمركية، من قبيل القواعد التنظيمية والمعايير وإجراءات الاختبار والتصديق.

١٥ - ويمكن أن يساعد إحراز تقدم في المفاوضات التجارية الركائز الثلاث التي تقوم عليها التنمية المستدامة. ويمكن لأقل البلدان نمواً أن تنوع اقتصادها بعيداً عن السلع الأولية، وأن تنتقل إلى مستوى أعلى في سلسلة القيمة المضافة وتستفيد من وفورات الحجم وتخفف من قابليتها للتضرر بصدمات أسعار السلع الأساسية. وسيؤدي تحسين النفاذ إلى الأسواق إلى إيجاد فرص للعمل وإلى جمع الإيرادات للإنفاق الاجتماعي، كما سيساهم في تحقيق نمو يشمل الجميع. ويمكن للمهارات والتكنولوجيا الجديدة الناتجة أن تساعد أقل البلدان نمواً على تحقيق وثبة نحو إنتاج نظيف يستخدم الطاقة على نحو فعال. وعلى الرغم من ذلك، فلنكي تتحقق هذه الفوائد، لا بد من اتخاذ خطوات لتعزيز المواقف التفاوضية للبلدان النامية في سلاسل الإنتاج العالمية.

١٦ - ولتتمكن البلدان النامية من الاستفادة على نحو أكمل من فرص التجارة العالمية، يجب على البلدان المتقدمة معالجة ثلاث مسائل. أولاً، الحد من سياساتها للحماية الجمركية لكي تحقق المعونة لصالح التجارة الفوائد المرجوة منها. ثانياً، تكريس مزيد من التعاون لتعزيز القدرة الإنتاجية وتنويع الصادرات. وثالثاً، تعزيز عمليات تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا، ولا سيما في مجال التنمية المستدامة.

دال - الحصول على الأدوية والتكنولوجيا

لا يُتاح الحصول على الأدوية إلا بشكل متفرق جداً ويمكن للتعاون الإنمائي المساعدة في تصحيح ذلك الوضع

١٧ - لا تزال هناك ثغرات كبيرة في توافر الأدوية، وكذلك تتباين أسعارها بشكل واسع. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، لا تتوفر الأدوية الأساسية إلا في نصف مرافق القطاع العام في البلدان النامية، وتبلغ تكلفتها في المتوسط ثلاثة أضعاف الأسعار المرجعية الدولية. ولا يتطلب توسيع نطاق الحصول على الأدوية بأسعار معقولة موارد مالية فحسب، بل يتطلب أيضاً التدريب، وضمان النوعية، ونظم الرعاية الصحية التي تعمل بشكل ملائم.

١٨ - ويمكن للتعاون الإنمائي أن يساهم في هذا المجال عن طريق (أ) تشجيع الابتكار؛ (ب) مساعدة البلدان على الاستفادة من المرونة التي توفرها اتفاقات حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة، وذلك لإنتاج الأدوية الجنيسة بأسعار معقولة؛ (ج) معالجة الحواجز غير السعرية؛ (د) تعزيز قدرات النظام الوطني للرعاية الصحية والنظام الصيدلاني الوطني.

تغدو التكنولوجيات الجديدة أوسع انتشاراً ولكنها تتطلب شراكات أقوى

١٩ - تحقق بعض التقدم في تعزيز وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات الجديدة، وعلى وجه الخصوص لمجالي المعلومات والاتصالات. وقد توسعت خدمات الهاتف الخليوي المحمول والوصول إلى شبكة الإنترنت بشكل سريع، ولكن لا يزال هناك تباين إقليمي في إمكانية الوصول والتكلفة. وقد ساعدت علاقات التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب بشكل خاص بتقديمها للبلدان النامية التكنولوجيا الملائمة لمستوى التصنيع فيها.

٢٠ - واستفادت التكنولوجيات التي تتصدى لأثر تغير المناخ ولتزايد وقوع الكوارث الطبيعية من عدة مبادرات والتزامات بالتمويل على الصعيد العالمي. وستؤدي زيادة التعاون في مجال البحث والتطوير بين الجهات الفاعلة الخاصة وغير الربحية والرسمية التي تعمل عبر الحدود الوطنية، إلى تعزيز تطوير التكنولوجيا وانتشارها.

ثالثاً - اتساق السياسات من أجل التنمية

٢١ - ظلت الأعمال التحضيرية لمنتدى التعاون الإنمائي تركز على اتساق السياسات. وقد وردت في الفرع ثالثاً أعلاه مناقشة للاتساق في ما يتعلق بسياسات التجارة والمديونية والتكنولوجيا، وسيضم الفرع رابعاً - بناء أدناه مناقشة للاتساق (أو التوافق) مع استراتيجيات البلدان المستفيدة من البرامج.

٢٢ - وقد ركزت مناقشات منتدى التعاون الإنمائي في السابق على ضرورة ضمان البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية أن تدعم سياساتها غير المتعلقة بالمعونة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، وعلى ضرورة مشاركة البلدان المستفيدة من البرامج على نحو أكثر فعالية مع شركاء التنمية في ما يتعلق بالمسائل التي "تتجاوز نطاق تقديم المعونة". ولا يزال التقدم المحرز في هذين البعدين من أبعاد اتساق السياسات متواضعاً، على الرغم من الجهود التي تبذلها بعض البلدان المستفيدة من البرامج لكي تطرح نقاشاً أكثر قوة مع الجهات المانحة حول السياسات غير المتعلقة بالمعونة.

٢٣ - وقد ركزت الدورة الحالية من منتدى التعاون الإنمائي على الاتساق بين التعاون الإنمائي وغيره من أصناف التمويل الإنمائي - وكثيراً ما يشار إلى ذلك بـ "الدور المحفز"

للتعاون الإنمائي. وعلى وجه الخصوص، جرى إيلاء الاهتمام إلى الكيفية التي يمكن أن يساعد بها التعاون الإنمائي في ضمان امتلاك البلدان المستفيدة من البرامج للمزيد من المصادر المحلية القابلة للاستمرار لتمويل التنمية وذلك من جمع إيرادات الضرائب والتمويل البالغ الصغر. وسيركز العمل المستقبلي للمنتدى على أفضل الممارسات التي يمكن استخدامها لتحفيز التدفقات الخاصة الخارجية مثل الاستثمار الأجنبي والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

يلزم أن تسعى المساعدة المقدمة في جمع الإيرادات إلى ما هو أبعد من المساعدة التقنية من أجل إدارة أفضل

٢٤ - البلدان الأقل نمواً لديها في الغالب وعاء ضريبي ضيق، وذلك بسبب هيمنة القطاع غير النظامي وانعدام التنوع الاقتصادي. وقد تتفاقم هذه المشكلة بالإعفاءات الضريبية، والتهرب والتحايل الضريبي عن طريق الملاذات الضريبية وبسبب ضعف قدرات الإنفاذ. ويزيد من حدة المشكلة أن تشريعات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تصر على أن يحصل المستثمرون على إعفاء من الضرائب المحلية من بلدانهم، أو أن يدفعوا الضرائب في اقتصادات بلدان مقر تلك المنظمة. وفي السنوات الأخيرة توجه بعض الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة نحو تقوية إدارة الضرائب والإدارة المالية العامة. ولكن، حتى عام ٢٠١٠، كانت ذلك يمثل أقل من ٥ في المائة من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية.

٢٥ - وهناك أولويات واضحة للمضي قدماً في تقديم المساعدة المتعلقة بالإيرادات. وفي مقدمة هذه الأولويات تمويل عمليات تبادل المعرفة والتدريب بين البلدان النامية في ما يتعلق بأفضل الممارسات لتعزيز الإنصاف والكفاءة في تحصيل الإيرادات. والعمل جارٍ في ذلك بالفعل عن طريق لجنة الأمم المتحدة للضرائب ومنتدى مديري الضرائب الأفارقة ومركز البلدان الأمريكية لإدارة الضرائب. ثانياً، من المهم جداً أن تركز جميع المساعدات التقنية التي تدعم الجهود المبذولة لتحصيل الإيرادات على بناء القدرات الوطنية لزيادة تحصيل الإيرادات، بدلاً من جعل الهياكل المحلية تعتمد على المساعدة التقنية الأجنبية. ثالثاً، لا بد من كفالة أن تكون الإصلاحات في مجال تحصيل الإيرادات إصلاحات تدريجية، وتأتي عن الاستخدام المفرط للموارد، وذلك لكي تساهم بأكبر قدر ممكن في الإنصاف والاستدامة. رابعاً، من الضروري أن تكون القرارات المتخذة بشأن الضرائب وسياسات الإنفاق شاملة لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وأن يعمل الإنفاق الحكومي لصالح الفقراء وأن تظهر له نتائج واضحة في التنمية الوطنية، الأمر الذي يحقق أكبر قدر ممكن من الملكية. أخيراً، يمكن أن يتحقق أكثر من ذلك بكثير إذا قامت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية بتغيير

القواعد الضريبية العالمية (والوطنية) من أجل تعزيز الإيرادات المدفوعة في البلدان النامية، وتشجيع التبادل التلقائي للمعلومات للحد من التهرب الضريبي عبر الحدود وهروب رأس المال.

يؤدي الحصول على الخدمات المالية الميسورة التكلفة دوراً رئيسياً في القضاء على الفقر

٢٦ - يمكن أن يؤدي التعاون الإنمائي أيضاً دوراً تحفيزياً في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية الميسورة التكلفة لـ ٢,٥ بليون نسمة في جميع أنحاء العالم ما زالوا مستبعدين منها. وخلصت الأعمال الأساسية لمنتدى التعاون الإنمائي إلى أن الاستبعاد المالي يحرم الناس من الفرص المتاحة لاستثمار إيراداتهم وزيادتها والحفاظ على مستوياتها وتنويع أصولهم. والفقراء هم أقل صموداً أمام الهزات الخارجية حيث إنهم غير قادرين على تنويع أصولهم والتحوط ضد المخاطر. ويميل الضعف الاقتصادي إلى أن يتفاقم بسبب عدم وجود فرص للدخار. والحصول على التمويل أمر حاسم أيضاً لزيادة الأعمال الصغيرة الحجم التي هي جوهر وجود قطاع خاص ديناميكي، الأمر الذي يتحقق من خلال دعم الاستثمار المنتج وخلق فرص العمل.

٢٧ - وقد حقق التمويل البالغ الصغر نجاحاً كبيراً في إقراض أعداد كبيرة من الفقراء، ولكنه لم يسجل سوى نجاح محدود في الحد من الفقر. ومن الضروري تركيز التعاون الإنمائي بشكل وثيق على الآليات التي يمثل الحد من الفقر والتنمية المستدامة (وليس الربح الذي يجنيه القطاع المالي) دافعها الأول.

٢٨ - وقد حددت البحوث والمداولات التي قام بها منتدى التعاون الإنمائي معايير واضحة لأفضل الممارسات المتعلقة بتقليل الإقصاء في المجال المالي. وهي تبرز ضرورة اتخاذ تدابير لمعالجة حالات فشل السوق، بما في ذلك تصحيح طريقة تنظيم المؤسسات المالية والإشراف عليها، وإزالة الحواجز أمام دخول السوق. كما تؤكد على الحاجة لضمان أن يوفر القطاع المالي الخدمات المالية لأشد الفئات فقراً بأقل تكلفة ممكنة من حيث الوقت والمال، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا الجديدة مثل الهواتف المحمولة. وينبغي أيضاً أن تستهدف الخدمات المالية استثمارات منتجة من شأنها أن تؤدي إلى سبل معيشة مستدامة للفقراء، وينبغي تحقيق استدامة هذه الخدمات من خلال حشد المدخرات لتمويل الاستثمار في المستقبل، وأن تولي هذه الخدمات المزيد من الاهتمام للتأمين البالغ الصغر وشبكات الأمان الاجتماعي لحماية أشد الفئات فقراً من المخاطر والصدمات، ومنحهم المزيد من الأمن وذلك لتشجيع الادخار.

رابعاً - التنمية المستدامة

٢٩ - سينعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، (ريو+٢٠) في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه قبل انعقاد منتدى التعاون الإنمائي في عام ٢٠١٢. والركائز الثلاث للتنمية المستدامة هي: تشجيع النمو المنصف والحد من الفقر؛ والنهوض بالعدالة الاجتماعية؛ وضمان الاستدامة البيئية. ومن المتوقع أن يعيد المؤتمر تأكيد الالتزام السياسي بتحقيق التنمية المستدامة وأن يرسم خارطة طريق للتنفيذ.

٣٠ - وتم عقد عدد من المناقشات بين أصحاب المصلحة المتعددين حول الآثار المترتبة على التنمية المستدامة بالنسبة للتعاون الإنمائي تحضيراً لمنتدى التعاون الإنمائي، كان آخرها الندوة التحضيرية للمنتدى في أستراليا، التي استخلصت عدداً من الدروس من أجل إقامة تعاون فعال في المجال الإنمائي دعماً للتنمية المستدامة.

التنمية المستدامة تتطلب إعادة النظر في نموذج ومؤشرات التنمية

٣١ - كانت النتيجة الأولى التي خلصت إليها المناقشات هي أن التنمية المستدامة تتطلب إعادة النظر في النموذج الإنمائي السائد، الذي يركز على تعزيز النمو والأهداف الإنمائية للألفية الموجهة إلى التنمية الاجتماعية إلى حد كبير. وقد خلص التقرير الصادر عن الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية إلى أن نموذج التنمية العالمية الراهن غير مستدام وأن سير الأمور على النحو المعتاد ليس من الخيارات المطروحة. ومن المرجح أن يسرع مؤتمر ريو+٢٠ وتيرة المناقشات التي بدأت مؤخراً بشأن محتوى إطار التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك لتعزيز محتوى الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٢ - وستظل القيم الأساسية الواردة في إعلان الألفية ذات صلة بعد عام ٢٠١٥، وقد حققت الأهداف الإنمائية للألفية تقدماً كبيراً جداً في تركيز اهتمام الحكومات والمواطنين على التنمية ونتائج الإنفاق الحكومي والتعاون الإنمائي. وسبب ذلك أنها تتسم بالبساطة ومحدودية العدد والشفافية بحيث يسهل نشرها في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب تراها جميع فئات أصحاب المصلحة على أنها قيم تحويلية وتبحث على البناء انطلاقاً منها.

٣٣ - ومع ذلك، سيلزم أن تولي خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مزيداً من الاعتبار للتنمية المنصفة والشاملة وأن تكون مصممة بطريقة أكثر شمولاً، ولا سيما عن طريق الجمع بين أصحاب المصلحة غير التنفيذيين. وهذا يعني البدء من الحق في التنمية وكفالة التوزيع المنصف للنمو استناداً إلى ذلك الحق وليس مجرد استهداف خفض الفقر المدقع. ويعني أيضاً التركيز على المساواة في الحصول على الأصول الإنتاجية والخدمات الحكومية والماء

والغذاء، واحترام حقوق الإنسان، ويعني كذلك التركيز على العمل اللائق والقدرة على التكيف وخاصة بالنسبة للشباب - مع زيادة الإنفاق على اكتساب المهارات المعرفية في مرحلة الطفولة المبكرة، وعلى التدريب المهني والتقني. ويعني أيضا زيادة تحليل تأثير التحضر. ومن الضروري تحقيق كل هذه العناصر مع استخدام الموارد على نحو مستدام ومكافحة تغير المناخ.

٣٤ - كما سيحتاج الإطار الجديد إلى المزيد من التأكيد على تنامي إمكانية تعرض الفقراء لآثار الكوارث الطبيعية، والصدمات الاقتصادية، ولا سيما نتيجة لتغير المناخ. وهذا يعني وضع آليات قوية وشاملة للحماية الاجتماعية، وآليات محددة لزيادة قدرة الفقراء على الصمود في مواجهة الكوارث وتغير المناخ من خلال الحد من مخاطر الكوارث.

٣٥ - وسوف يتطلب التوفيق بين متطلبات النمو المنصف والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية استثمارات كبيرة الحجم في التكنولوجيا الخضراء المراعية للفقراء. ومن المهم أيضا أن يتم توفير هذه التكنولوجيا والمعرفة إلى أكثر البلدان فقرا ومواطنيها، حتى يتسنى لهم الانتقال السريع إلى اقتصاد أخضر منصف. ومن الضروري مواصلة هذا الانتقال في السياق الأوسع لاستراتيجيات التنمية المستدامة الرامية إلى القضاء على الفقر.

المؤسسات العالمية والوطنية وعمليات المساءلة المتبادلة بحاجة إلى تغيير

٣٦ - كما أن البنية (المؤسسات والعمليات) التي يقوم عليها التعاون الإنمائي على الصعيدين العالمي والوطني ستحتاج أيضا إلى تغيير جذري. وكثيرا جدا ما كان إجراء المناقشات ووضع الخطط يتم بصورة منعزلة بين المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعلى الصعيد العالمي، سوف تحتاج الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المتعددة القطاعات (بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنتدى التعاون الإنمائي) إلى التخطيط الجامع لكل الركائز الثلاث في وقت واحد، وتجنب أي خطر لوجود أطر رصد أو مؤسسات حوكمة موازية. وهذا سيتطلب تعاونا أكثر بكثير عبر المؤسسات والوكالات والوحدات/الإدارات.

٣٧ - وينبغي أن يوفر التركيز على التنمية المستدامة أيضا حافزا لتعزيز اتساق السياسات العامة عبر الركائز الثلاث، وللتأكد من أن جميع سياسات مقدمي المعونة (سواء ما يتصل منها بالتعاون الإنمائي أو بقضايا أشمل من ذلك) لها تأثير إيجابي على الركائز الثلاث كافة. فعلى سبيل المثال، سيلزم تقييم سياسات وتدفقات التجارة والاستثمار لمعرفة مدى تأثيرها على الإنصاف والحقوق وسبل العيش المستدامة للفقراء، وكذلك على مدى الاستدامة البيئية ومكافحة تغير المناخ: فإحداث تأثير إيجابي في واحد أو اثنين من المجالات لن يعود أمرا كافيا.

٣٨ - وسيكون الدافع الأساسي للتغيير قيام البلد المستفيد من البرامج بدور قيادي. وسيطلب ذلك تحديث الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أو اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، على النحو المقرر في مؤتمرات القمة السابقة، لضمان تغطيتها الركائز الثلاث كافة وما بينها من صلات. كما سيتطلب قيادة أقوى من رؤساء الحكومات، وتعاوننا أوثق بكثير بين المؤسسات، التي تتنافس حاليا في كثير من الأحيان على موارد التعاون الإنمائي.

٣٩ - وستكون الجهات الفاعلة غير التنفيذية (البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني) بحاجة أيضا إلى الخروج من صوامع اللجان أو المنظمات غير الحكومية والعمل معا عبر الركائز الثلاث. وهذا سيتطلب بذل جهود ممنهجة بشكل أكبر لإدماج المنظمات البيئية والشبابية والنسائية والحضرية في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وعمليات التقييم المنتظمة للتقدم المحرز في التنفيذ كجزء من آليات المساءلة المتبادلة.

٤٠ - وسيلزم، بالنسبة لجميع هذه المؤسسات والعمليات، سواء في البلدان الموفرة لبرامج المعونة أو البلدان المستفيدة منها، زيادة دعم بناء القدرات زيادة كبيرة لمساعدة مقرري السياسات والموظفين على تغطية المجموعات الثلاث من القضايا في وقت واحد.

٤١ - ومن الضروري أن يكون للإنصاف الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الاستدامة البيئية بروزاً أكثر وضوحاً في عمليات المساءلة المتبادلة، من حيث النتائج الإنمائية والتعاون الإنمائي الذي يستهدف تحقيق هذه النتائج، وسوف يتطلب ذلك توسيع نطاق أطر المساءلة المتبادلة من أجل تغطية قضايا الاتساق في مرحلة "ما بعد المعونة" التي تؤثر على آفاق التنمية المستدامة.

سيحتاج التمويل، وآليات التنفيذ والشراكات إلى التعزيز بشكل كبير

٤٢ - ستكون الزيادات الكبيرة في التمويل أمراً ضرورياً لتعزيز التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ. ويقدر أن تتجاوز الاحتياجات الاستثمارية الإضافية السنوية اللازمة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ١,١ تريليون دولار (انظر E/2012/7). وفي غياب أي زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تمنحها لجنة المساعدة الإنمائية، ستكون هنالك حاجة إلى التركيز بشكل أكبر على آليات التمويل المبتكرة.

٤٣ - وسيكون هذا التمويل أكثر تلقائية وقابلية للتنبؤ به من التعاون الإنمائي الممول من الميزانية، والذي يخضع للتقلبات الاقتصادية. وسيتم توفير التمويل، بل وينبغي أن يستمر توفيره، من خلال قنوات رسمية (يفضل أن تكون متعددة الأطراف). وينبغي أن يتم ذلك بطرق تستثمر أفضل السمات لهذه القنوات، من قبيل التنسيق والتركيز على النتائج،

والمخصصات على أساس الحاجة والدور القيادي للبلدان المستفيدة بالبرامج. وينبغي تجنب بعض السمات السلبية لبعض الصناديق الرأسية العالمية من قبيل صنع القرارات من القمة إلى القاعدة؛ والخطط والنظم والهياكل الإدارية الموازية. وسيجعل ذلك الجهود المبذولة لزيادة نتائج وفعالية التعاون الإنمائي أكثر صلة بالهياكل والقنوات الجديدة التي قد تستخدم لتمويل التنمية المستدامة.

٤٤ - وبقدر الحاجة إلى أن يتم التخطيط والميزنة بطريقة تشمل الركائز الثلاث جميعها في آن واحد، ستزداد وجاهة الدعم المتعدد القطاعات للميزانية. وحيثما تعذر ذلك، يشند خطر أن يعاد تخصيص التعاون الإنمائي لمكافحة تغير المناخ أو حفظ الموارد الطبيعية، وأن يؤدي ذلك إلى نقص التدفقات إلى البلدان المنخفضة الدخل وأفريقيا جنوب الصحراء لصالح البلدان التي يحتمل أن تكون لها احتياجات بيئية أكبر، والتي يحتمل أن يكون أثر تغير المناخ أشد عليها. ولذلك، سيلزم أن يوجه منتدى التعاون الإنمائي وغيره من المحافل اهتماما أكبر لاتجاهات تخصيص المساعدة في المستقبل.

٤٥ - وسيتطلب حجم التحدي أيضا تعزيزا عميقا للشراكات فيما بين مقدمي المعونة في لجنة المساعدة الإنمائية، ومقدمي المعونة الجنوبيين، ومؤسسات الأعمال الخيرية، والقطاع الخاص. فهي تستطيع إثراء المساهمات المتبادلة والتعلم بتشجيع الابتكار والتكنولوجيا المناسبة. ومن المرجح أن يكون التعاون الثلاثي على درجة بالغة من الأهمية.

٤٦ - وفي هذا السياق، يحتل التعاون الإنمائي موقعا فريدا من حيث قدرته على تحفيز أشكال أخرى للتمويل والابتكار/التكنولوجيا. وكما هو الشأن بخصوص الأدوية والتكنولوجيات الأخرى، قد يساعد التعاون الإنمائي على تخطي حواجز حقوق الملكية الفكرية، وفي توظيف الاستثمارات على الصعيدين العالمي والإقليمي (بدل الصعيد الوطني)، وتمويل مشاريع "للبيان العملي" يمكن محاكاتها بأموال خاصة. وسيتطلب بلوغ تلك الغايات قدرا أكبر بكثير من تحليل أفضل الممارسات. وعلى الرغم من ذلك، ومثلما هو الحال في جوانب أخرى للدور التحفيزي للتعاون الإنمائي، سيلزم أن يتم تحليل وتحديد أفضل الممارسات بعناية لكفالة ألا يُستخدم التعاون لدعم استثمارات القطاع الخاص القليلة التأثير على التنمية المستدامة.

٤٧ - ويتمثل آخر جوانب التمويل المستدام في ضرورة الحد من الاعتماد على التدفقات الخارجية (لا التعاون الإنمائي فحسب، بل أيضا التدفقات الخاصة الشديدة التقلب) وتعزيز تعبئة الأموال المحلية. وينبغي أن يتضمن التعاون الإنمائي استراتيجيات للخروج في تصميمه واستراتيجيات للتعامل مع التدفقات الخاصة المتقلبة وأن يشجع التمويل المحلي. وهذا يشمل

تشجيع الحماية الاجتماعية والسبل المستدامة لكسب العيش للفقراء، التي تسمح لهم بالمساهمة في النمو وتعبئة الإيرادات.

٤٨ - وفيما يتعلق بالأولويات المقبلة لمنتدى التعاون الإنمائي، حث جميع أصحاب المصلحة المنتدى على أن يواصل تقييم "مدى ما يحققه" هذا التمويل (وخاصة الأموال المخصصة لمكافحة تغير المناخ) من إضافة بالمقارنة مع "التعاون الإنمائي". غير أنهم أكدوا أيضا أن المنتدى يجب أن يصبح كيانا رئيسيا يتم فيه تقييم التمويل الجديد على نفس الأساس الذي يقيم عليه التعاون الإنمائي، أي من حيث مساهمتهم في النتائج.

يجب تكميل عرض أفضل الممارسات بتحليل آثارها مسبقا ولاحقا

٤٩ - هناك أمثلة متعددة لأفضل الممارسات في تقديم المساعدة الإنمائية لأغراض التنمية المستدامة في جميع الركائز الثلاث (في مقابل البرامج والمشاريع، التي تناول الاستدامة البيئية على أنها "تكميلية"). وتمكن هذه البرامج المواطنين الأكثر فقرا في نفس الوقت من تعزيز الإنصاف، والقدرة الإنتاجية، واستدامة استخدام الموارد، ومكافحة تغير المناخ. ومع ذلك، يتخذ كثير من المعرفة الحالية شكل "روايات حالات" إيجابية أوردتها مقدمو المساعدة، دون رقابة مستقلة للجودة أو وضوح بخصوص إمكانية محاكاتها أو التوسع فيها.

٥٠ - ولضمان أن تتلقى أفضل الممارسات الحقيقية الدعم وأن تتبادلها البلدان، من الضروري تصميم منهجيات بسيطة للبلدان المستفيدة من البرامج، ومقدمي المعونة، وأصحاب المصلحة غير التنفيذيين لإجراء مسبق للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياسات والبرامج والمشاريع (بصرف النظر عن مصدر تمويلها). وستمكن هذه المنهجيات من التحقق من أن مراعاة جميع الأنشطة للتنمية المستدامة. وسيلزم تكميلها بتقييمات لاحقة متينة لأثر روايات الحالات الإيجابية على الركائز الثلاث جميعها، وكذلك التبادل المنهجي للمعارف من خلال الخلاصات الوافية والشبكات الإلكترونية، بغية تعميق الأثر على نتائج التنمية المستدامة إلى أقصى حد.

خامساً - اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي في الآونة الأخيرة

ألف - حجم التعاون الإنمائي ومصادره وقنواته

يتباطأ نمو التعاون الإنمائي، لكنه يظل حيويًا بالنسبة لأقل البلدان نمواً وللأهداف الإنمائية للألفية

٥١ - يقدر أن التعاون الإنمائي فاق ١٧٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠، مقارنة بـ ١٦١ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، و ١٢٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. وقد تباطأ نموه بالقيم الاسمية بشكل ملحوظ من ٢٧ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ إلى ٦ في المائة فقط في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠.

٥٢ - وعلى مدى العقد الماضي، ونظراً لارتفاع التدفقات الخاصة (خاصة تحويلات العمال، والاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض التجارية الجديدة)، أصبح التعاون الإنمائي أقل أهمية بكثير كمصدر للتمويل العالمي للتنمية. ومع ذلك وعلى الرغم من أن التعاون الإنمائي انخفض إلى أقل من ربع التدفقات المالية إلى البلدان النامية بصفة عامة، لا يزال يمثل حوالي ٧٠ في المائة من التدفقات إلى البلدان المنخفضة الدخل. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، لا تزال أهمية التعاون الإنمائي، كحصة من الدخل القومي الإجمالي، أكبر من أهميته من التحويلات المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة مجتمعة، وهو يميل ما يقارب ٤٠ في المائة من نفقات ميزانياتها.

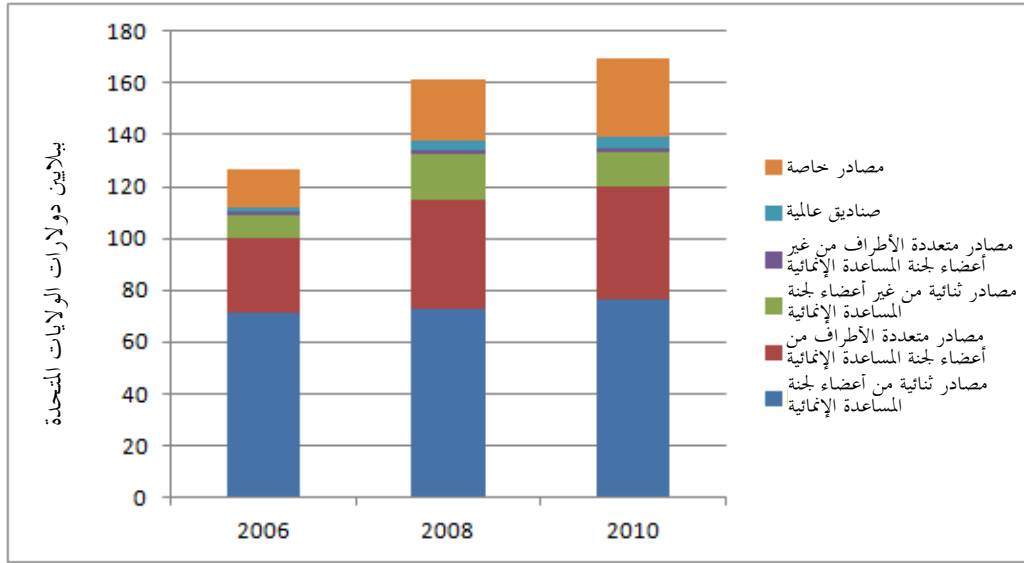
٥٣ - وإضافة إلى ذلك، تعتبر البلدان المستفيدة من البرامج، التعاون الإنمائي مصدراً حيوياً للتمويل، لأنه يركز على المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة (مكافحة الفقر وحماية البيئة) بدرجة أكبر من تركيزه على التدفقات الخاصة، ويمول مباشرة نسباً عالية من نفقات التعليم، والصحة، والأمن الغذائي، والمياه، والصرف الصحي في معظم البلدان المنخفضة الدخل. ولا تزال فجوات تمويل الأهداف الإنمائية للألفية هائلة (ما بين ١١٠ و ١٢٠ بليون دولار في السنة في تقدير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة)، وما زال التعاون الإنمائي حاسماً في سد هذه الفجوات، خاصة مع اقتراب الموعد المحدد لتحقيق تلك الأهداف.

يستمر مقدمو المعونة أخذاً بالتنوع، مع ازدياد التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمؤسسات الخيرية، والتعاون اللامركزي

٥٤ - يصعب الحصول على تقديرات موثوقة للتعاون الإنمائي من مصادر غير أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومع ذلك، وكما يبين

الشكل أسفله، يقدر أن إسهامات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمصادر الخاصة، والصناديق العالمية شهدت ارتفاعاً حاداً خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠.

التعاون الإنمائي الدولي، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، و ٢٠١٠



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومصادر أخرى.

٥٥ - وقد أصبحت المنظمات الخاصة للأعمال الخيرية^(١) مصدراً رئيسياً للتعاون الإنمائي، وبخاصة في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم. وباشتغالها خارج القنوات الرسمية، تستطيع المؤسسات الخيرية تجشّم مخاطر أكبر، والاستثمار في مشاريع أكثر ابتكاراً. ويمكنها أحياناً أن تستجيب بسرعة أكبر لحالات الطوارئ بمعاملات أقل تكلفة، وأن تخفف من مخاطر الاختلاس بإيصال المساعدة مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني. غير أن هذه المزايا لا تتوفر إلا في تلك المنظمات التي تعتمد أفضل الممارسات، وينبغي مقابلتها بأخطار التجزؤ، وضعف التنسيق، وارتفاع التكاليف العامة وتكاليف المشتريات، وسوء المساءلة.

(١) حسب تعريف البحوث التحضيرية لمنتدى التعاون الإنمائي، يعني مصطلح المنظمات الخاصة للأعمال الخيرية كيانات غير حكومية غير ربحية، تقدم منحا أو قروضا تساهلية إلى غيرها من المنظمات أو المؤسسات أو الأفراد، لغرض تشجيع التنمية الاقتصادية والرفاهية. وهي تشمل المؤسسات، والصناديق، والصناديق الاستثمارية أو صناديق الهبات، لكنها لا تشمل المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والمؤسسات ذاتية التمويل.

٥٦ - غير أن هناك ثغرات هامة في المعلومات عن دور وحجم ونطاق وخصائص الأعمال الخيرية العالمية الخاصة، نظرا لهياكل التمويل المعقدة، والأوضاع التشغيلية التي تتنوع اشتراطاتها القانونية والضريبية. وهناك حاجة إلى مزيد من التحليل من أجل تحديد ونشر أفضل الممارسات، وزيادة أثر المنح الخاصة على نتائج التنمية. وسيواصل منتدى التعاون الإنمائي الاضطلاع بدور رئيسي في تشجيع مثل هذا التحليل، وإشراك المؤسسات الخيرية في الحوار العالمي حول التعاون الإنمائي.

٥٧ - وتنخرط الحكومات المحلية والبلديات بشكل متزايد في التعاون الإنمائي، تحفزها على ذلك توجهات التوسع الحضري واللامركزية. ويمكن لهذا الشكل من التعاون اللامركزي، بسبب قربها من المجتمعات المحلية، أن يرفع درجة الاستجابة والمساءلة في تلبية احتياجات تلك المجتمعات. وهناك أيضا تعاون لا مركزي متزايد يجري عن طريق الشركاء الاجتماعيين، مثل نقابات العمال. غير أن بيانات التعاون الإنمائي اللامركزي وأدلة إسهامه في الأهداف الإنمائية محدودة أيضا. وسيكون من المفيد القيام بالمزيد من العمل لجمع هذه الأدلة.

من المرجح أن تشهد المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية ركودا في الأجل المتوسط، مع آفاق قائمة أمام تحقيق الغايات المتصلة بتلك المساعدة

٥٨ - على مدى العقد الماضي، اعتمدت البلدان المستفيدة من البرامج جزئيا على مدفوعات متزايدة باطراد من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، والتي ارتفعت بنسبة ٦٣ في المائة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ فوصلت إلى ١٢٨,٥ بليون دولار. غير أنه في عام ٢٠١١، بدأت القيود المالية التي واجهتها عدة جهات مانحة تابعة للجنة المساعدة الإنمائية تؤثر على ميزانيتها المخصصة للمساعدة، فقد خفض ١٦ من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية معونتهم. ولأول مرة منذ عام ١٩٩٧، تراجعت القيمة الحقيقية لصافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بنسبة ٢,٧ في المائة)، وكحصة من الدخل القومي الإجمالي من ٠,٣٣ إلى ٠,٣١ في المائة.

٥٩ - ولا يبشر الانتعاش الطفيف للاقتصاد العالمي وانتشار المخاطر بخير بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية في المستقبل القريب. وتمثل التوقعات الرئيسية لتغيير هذا الوضع في أن تقوم حكومات الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بتخصيص إيرادات تتم تعبئتها من التمويل المبتكر للتعاون الإنمائي (مثل الرسوم المفروضة على المعاملات المالية، أو الوقود، أو انبعاثات الكربون). وتراجع حاليا توقعات بلوغ الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة

الإئتمانية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. ولم تبلغ النسبة المستهدفة أو تتجاوزها سوى خمسة من بلدان لجنة المساعدة الإئتمانية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قبل عام ٢٠١٠، وازدادت هذه النسب سوءاً في أربعة من تلك البلدان في عام ٢٠١١. ولم تتجاوز سوى أربع جهات مانحة أخرى من لجنة المساعدة الإئتمانية نسبة ٠,٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، ولذلك يبدو من غير المحتمل أن يصل معظم الآخرين إلى ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

ينبغي أن يتدفق المزيد من التعاون الإئتماني عبر المؤسسات المتعددة الأطراف

٦٠ - واصل أعضاء لجنة المساعدة الإئتمانية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي زيادة نسبة الدعم الذي يقدمونه من خلال المنظمات المتعددة الأطراف، إلا أن نسبة التبرعات الأساسية تعرضت لتقلبات تراوحت بين ٢٦ و ٣١ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١. وقد انخفضت نسبة التبرعات الأساسية الواردة إلى الأمم المتحدة من ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٠.

٦١ - ومن منظور مقدمي المساعدات الثنائية، يتيح تخصيص التبرعات لأوجه معينة قدراً أكبر من الرقابة على استخدام الأموال ونتائجها. إلا أنه من منظور البلدان المستفيدة من البرامج، فإن هذا يضعف من مدى الاستجابة للأولويات الوطنية ويزيد من تكاليف المعاملات. وبالنسبة للمؤسسة المتعددة الأطراف، يقوض هذا التخصيص أيضاً التخطيط القائم على الاحتياجات المتوسطة الأجل ويزيد من التكاليف الإدارية.

٦٢ - وتقديم المعونة من خلال المنظمات المتعددة الأطراف يُنظر إليه بحق على أنه يقلل من تسييس التعاون الإئتماني ومن إضفاء صبغة تجارية عليه. ومن ثم فإنه ينظر إليه نظرة إيجابية في الكثير من بلدان لجنة المساعدة الإئتمانية. ويزداد حالياً أيضاً استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب للقنوات المتعددة الأطراف، ولا يزال بعض أعضاء لجنة المساعدة الإئتمانية يقدمون ما يزيد عن ٦٠ في المائة من تعاونهم من خلال القنوات المتعددة الأطراف. إلا أنه يلزم بذل جهود أكبر لزيادة تدفقات التبرعات غير المخصصة المقدمة من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف من أجل تحسين الفعالية.

٦٣ - وتمثل المساعدة الإئتمانية الرسمية الثنائية، التي تتخذ شكل مشاريع وبرامج وتعاون تقني في المجال الإئتماني نحو ٦٠ في المائة من صافي المساعدة الإئتمانية الرسمية الواردة من أعضاء لجنة المساعدة الإئتمانية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي عام ٢٠١١، سجلت المساعدة الإئتمانية الرسمية الثنائية انخفاضاً بلغ ٤,٥ في المائة بالقيم الحقيقية. وأدى هذا

الانخفاض إلى أضرار كان أشدها من نصيب أفقر البلدان، إذ انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة لأقل البلدان نمواً بنسبة ٨,٩ في المائة بالقيم الحقيقية.

باء - تخصيص التعاون الإنمائي - البلدان والقطاعات وطرائق التقديم

طراً تحسن طفيف في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية حسب الاحتياجات القطرية، إلا أنه يلزم بشكل عاجل تحقيق المزيد من التقدم

٦٤ - تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية الأساسية أحد المؤشرات الرئيسية الهامة الأخرى^(٢). فهي توفر مقياساً يستثني المعونة الإنسانية وتخفيف عبء الدين والتكاليف الإدارية لدى الجهات المقدمة. وهي تعكس تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة لتخطيط الأولويات الوطنية والإنفاق عليها. وبعد ارتفاعها ارتفاعاً حاداً لتصل إلى ٥٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٠، تشير التقديرات إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية الأساسية خلال عام ٢٠١١ بنسبة ٢,٤ في المائة، ومن المتوقع أن تتعرض للركود خلال الأعوام القليلة المقبلة.

٦٥ - وقد ازدادت حصة أقل البلدان نمواً كنسبة من المساعدة الإنمائية الرسمية الكلية من ٣١ في المائة إلى ٤٨ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. وخلال نفس الفترة، تضاعفت حصة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى ٨ في المائة، في حين ارتفعت النسبة الموجهة للبلدان غير الساحلية من ١٨ في المائة إلى ٢٤ في المائة. وقد جرى إعادة تخصيص قدر كبير من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأكثر ضعفاً، ولكن لا يزال ثمة مجال كبير للزيادة في هذا الاتجاه.

٦٦ - وانخفضت حصة البلدان المتوسطة الدخل من المساعدة الإنمائية الرسمية من ٦١ في المائة إلى ٤٢ في المائة. ومع ذلك، ثمة مبررات معقولة لتقديم بعض المساعدة الإنمائية الرسمية إلى هذه البلدان، نظراً لأنها موطن ثلاثة أرباع سكان العالم الذين يعيشون على ما يقل عن ١,٢٥ دولار في اليوم، وهي محركات إقليمية للنمو في البلدان المنخفضة الدخل المجاورة.

٦٧ - وتتمثل إحدى المسائل الهامة فيما يمكن أن يطلق عليه "أحباب" أو "أيتام" مقدمي المساعدة، وذلك في قرارات تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية. والسؤال هو ما إذا كانت التدفقات موجهة إلى البلدان التي هي في أشد الحاجة إليها أم أنها متركزة بدرجة أكثر من اللازم على بضعة بلدان مستفيدة من البرامج. وتشير لجنة المساعدة الإنمائية إلى أنه في عام

(٢) للاطلاع على المزيد من المعلومات الأساسية بشأن مفهوم "المعونة الرئيسية"، انظر:

http://www.oecd.org/document/38/0,3746,en_2649_3236398_46022758_1_1_1_1,00.html

٢٠١٠، كانت نحو ٢٠ بلدا مستفيدا من البرامج لديها نقص في المساعدة بالمقارنة باحتياجاتها وأدائها، وجميعها تقريبا من أقل البلدان نموا. إلا أنه ثمة بوادر أيضا تشير إلى أن تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية الأساسية أصبح أقل تركزا، حيث لا تشكل أعلى عشرة بلدان متلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية الأساسية من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلا ٣٧ في المائة من المجموع، بعد أن كانت ٤٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

لا تزال الطرائق غير متسقة مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج

٦٨ - دعم الميزانية من الطرائق التي تعتبرها البلدان المستفيدة من البرامج أفضل السبل المؤدية إلى تولي الجهات الوطنية زمام الأمور ودفة القيادة، وذلك أيضا لأنها تسمح للبرلمانات والمجتمع المدني بمحاسبة حكوماتهم (مقدمي المساعدة) عن تقديم الخدمات بكفاءة ونزاهة. وفي الندوة التحضيرية لمنتدى التعاون الإنمائي في مالي، أوصي بتقديم ٣٠ في المائة على الأقل من المساعدة الإنمائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا في صورة دعم للميزانية.

٦٩ - إلا أن الكم الرئيسي من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف الواردة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا يزال يجري تقديمه في صورة مشاريع. وفي عام ٢٠١٠، كانت المشاريع تشكل ٥٣ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية و ٦١ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف، ولم يكن دعم الميزانية يشكل إلا ٥,٦ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية و ١٨,٢ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف. ولا يمكن مطلقا الاعتماد على أرقام المساعدة التقنية، لأن معظم المانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لا يبلغون إلا عن المساعدة التقنية القائمة بذاتها، في حين أن نحو ٤٠ في المائة من تمويل المشاريع هو أيضا عبارة عن مساعدة تقنية مما يجعل النسبة الحقيقية للمساعدة التقنية تفوق ٣٠ في المائة. وقد شددت البلدان المستفيدة من البرامج مرارا على رغبتها في أن ترى انخفاضا كبيرا في نسبة المساعدة التقنية. وفي المقال، كانت المعونة الإنسانية تشكل ٦,٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة من لجنة المساعدة الإنمائية في عام ٢٠١٠.

القطاعات: هناك حاجة إلى المزيد من المساعدة في قطاعات البنية الأساسية والنظم الصحية والتعليم الأساسي والمسائل الجنسانية

٧٠ - فيما يتعلق بالقطاعات، شهدت الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ ابتعادا مستمرا عن الحوكمة، صوب البنية الأساسية (الطاقة والنقل)، والزراعة، وحماية البيئة. والأكثر لفتا للأنظار في هذا السياق أن ١٨ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي صرفت لقطاع الطاقة قد اتجهت إلى

توليد الطاقة المتجددة في عام ٢٠١٠، وهو ما يبلغ نحو ضعف ما كان عليه في عام ٢٠٠٩، ويفوق بشكل واضح ما هو مخصص لقطاع الطاقة غير المتجددة. وكانت هذه الاتجاهات متماشية مع الأولويات الناشئة للبلدان المستفيدة من البرامج، على النحو المعرب عنه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في عام ٢٠١١. إلا أنه لا يزال ثمة عجز شامل في تمويل البنية الأساسية في جميع البلدان النامية تقريبا، مما يتطلب قدرا أكبر بكثير من الاستثمارات الشاملة في مجال الطاقة المستدامة والنقل والمياه.

٧١ - ولم يطرأ عموما تغير على الأنصبة الإجمالية لقطاعي الصحة، والمياه والصرف الصحي. وفي قطاع الصحة، أنفق المزيد على الصحة الأساسية، ولكن مع تزايد التركيز على الأمراض أو القطاعات الفرعية من قبيل الملاريا والسل والتغذية، بدلا من الدعم المتكامل للنظم الصحية. ومن جهة أخرى، طرأ انخفاض طفيف على المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعليم، وانخفضت حصة التعليم الأساسي من الحصة الإجمالية من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعليم، مع استمرار استئثار المنح التعليمية التي تقدمها الدول المقدمة للمساعدة إلى الطلبة بحصة مفرطة في ضخامتها من الإنفاق العام.

٧٢ - وقد وجه نحو ٢٢ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية في عام ٢٠١٠ إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بعد أن كانت هذه النسبة تبلغ ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٨. ويشمل هذا المساعدة الإنمائية الرسمية التي تستهدف هذه الأهداف مباشرة، وكذلك الحالات التي تكون فيها أهدافا ثانوية. وتتفاوت الأداء تفاوتاً كبيراً بين المانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، حيث يخصص ثلاثة منهم ما يزيد عن ٦٠ في المائة لهذه الأهداف، بينما يخصص اثنان أقل من ١٠ في المائة.

٧٣ - وقد أكد منتدى التعاون الإنمائي على أهمية تعزيز هذه الجهود. وقد أفضت الندوة التحضيرية لمنتدى التعاون الإنمائي التي عقدت في هلسنكي في حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى الوقوف على مؤشرات وممارسات جيدة لتعزيز الأثر الجنساني المترتب على التعاون الإنمائي^(٣). وخلال الدورة الحالية، جرى الترويج لاعتماد هذه المؤشرات في العديد من المنتديات.

(٣) للاطلاع على المؤشرات، انظر: التعاون الإنمائي من أجل الأهداف الإنمائية للألفية: تعظيم النتائج (ST/ESA/326)، الفقرتين ٦٨ و ٦٩.

سادسا - التشجيع على الأخذ بنهج شامل إزاء نوعية التعاون الإنمائي

٧٤ - أكدت المناقشات التي دارت في منتدى التعاون الإنمائي أيضا على أهمية اتباع نهج أكثر شمولاً في تقييم نوعية التعاون الإنمائي، يستند إلى الإسهامات الواردة من أصحاب المصلحة المتعددين لدى المنتدى من الجهات الحكومية وغير الحكومية. وقد شددت المناقشات على الحاجة لزيادة قابلية التنبؤ وتقليل المشروطة وتحقيق المرونة في الاستجابة للصددمات والحاجات المتغيرة؛ ودعت إلى التركيز بشكل أكثر تحديداً على المسائل الجنسانية والنتائج الإنمائية.

ألف - الحاجة إلى مراعاة التنوع

قد يكون تقييم كل جهة مقدمة للمساعدة مختلفاً عن تقييم الأخرى

٧٥ - كان التركيز على النتائج الإنمائية مهيمناً على المناقشات التي جرت مؤخراً بشأن النوعية. ويمثل هذا بعداً رئيسياً لجميع البلدان. إلا أنه عند تقييم التقدم، من المهم النظر إلى ما هو أبعد من النتائج ويشمل هذا إدراج طرق مختلفة لتقييم النوعية تعكس بشكل أفضل آراء جميع البلدان - المتقدمة النمو والنامية - وأصحاب المصلحة. فعلى سبيل المثال، أشارت بعض البلدان النامية إلى الحاجة لإيلاء اهتمام أكبر لسرعة تقديم المساعدة الإنمائية، وهو ما لا يرد في المعايير الحالية لفعالية المعونة. وبالمثل، تعطي الكثير من منظمات المجتمع المدني قيمة كبيرة لمشاركة المستفيدين وتمكينهم، ذاهبة إلى أن هذا أمر ضروري لاستدامة النتائج. لذا فإن من المهم إدراك أن النهج الشامل الذي يقيس نوعية التعاون الإنمائي بحاجة إلى أن يشتمل على مدى واسع من الجوانب والآراء.

٧٦ - ويجب قبل كل شيء أن يكون التعاون الإنمائي قائماً على الاحتياجات، وأن يراعي أوجه الضعف الهيكلية والاحتياجات الهيكلية. وينبغي تمويل الأولويات الوطنية على نحو متوازن، بما يشمل جميع القطاعات الرئيسية. وعلى الصعيد العالمي، ينبغي الاستمرار في توجيه التعاون الإنمائي إلى البلدان الضعيفة والمهمشة، من قبيل أقل البلدان نمواً، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. ومن المعهود أيضاً أن تتلقى هذه البلدان تعاوناً إنمائياً منخفض النوعية. وكان ذلك، بالإضافة إلى شدة اعتماد هذه البلدان على التعاون، دافعاً لوضع "الاتفاق الجديد للعمل في الدول المهمشة". ويركز الاتفاق الجديد أيضاً على أن البلدان التي تعيش ظروفًا مختلفة قد يختلف تقديرها لقيمة أنواع محددة من التعاون. فعلى سبيل المثال، قد تعطي البلدان الخارجة من النزاعات أولوية لبناء السلام وبناء الدولة في حالات الطوارئ.

ينبغي إدراج النتائج الأطول أجلا في مناقشة النوعية

٧٧ - يشكل إظهار نتائج سريعة مع تكبد الحد الأدنى من التكلفة أمرا هاما لكسب تأييد دافعي الضرائب في البلدان المقدمة للمساعدة والمواطنين في البلدان المستفيدة من البرامج. وفي نفس الوقت، أشارت ندوة منتدى التعاون الإنمائي التي عقدت في مالي إلى أن التركيز بشكل ضيق على النتائج القصيرة الأجل وفعالية التكلفة هو أمر مخوف بمخاطر كبيرة. فالنتائج الأقل قابلية للقياس الكمي (من قبيل التمكين والاستدامة والحقوق) أو التي يسهل عزوها إلى أحد مقدمي المساعدة بشكل منفرد يمكن أن يكون لها تأثير رئيسي على التنمية المستدامة. ومن ثم فمن الأهمية بمكان اتباع نهج شامل يتضمن متطلبات النتائج المتوسطة الأجل والطويلة الأجل^(٤).

٧٨ - وينبغي أيضا على حد سواء ألا يكون هناك ازدواجية بين عمليات استعراض وتحليل التقدم على الصعيد العالمي بشأن نوعية التعاون الإنمائي. وينبغي بذل جهود لكفالة أن تكمل هذه العمليات بعضها بعضا وأن تستفيد كل منها من الأخرى.

باء - القضايا الرئيسية: إمكانية التنبؤ والمشروطة والتشيت والتقييد والتساهلية

٧٩ - من الرسائل الرئيسية للندوة التي عُقدت في مالي أن التعاون الإنمائي يسهم إسهاما كبيرا في الحد من الفقر، إذا ما تم تخصيصه وتقديمه وإدارته بفعالية. وهو يحقق أعظم أثر حين يقوم على الاحتياجات ويُنجز في أوانه وبشفافية. ولذلك، فالسبل الحاسمة لزيادة نوعية التعاون الإنمائي ونتائجه تشمل تحسين إمكانية التنبؤ، والحد من مشروطة السياسات، ومعالجة الانتشار والتشيت، والحد من التقييد وضمان التساهلية.

تباطؤ التعاون الإنمائي يؤثر في إمكانية التنبؤ به

٨٠ - يتعين أن يكون التعاون الإنمائي أكثر قابلية للتنبؤ به وأقل عرضة للتقلب. وسوف يحمي ذلك البلدان المستفيدة من البرامج من إعادة الميزنة الباهظة التكلفة لخطط الإنفاق. ولدى معظم مقدمي المعونة أطر برمجة متعددة السنوات، يتبين منها وجود تدفقات مقبلة تتم بشكل متجدد. ولا يزال بعضهم مقيدا بعمليات الميزنة السنوية، ولكن بوسعهم القيام بتنبؤات إرشادية. ويتعين أن تطبق بصورة شاملة أفضل الممارسات المتمثلة في الالتزام الطويل الأجل.

(٤) انظر تطويع التعاون الإنمائي صوب الأهداف الإنمائية للألفية، تقرير الندوة الرفيعة المستوى المعقودة في مالي، أيار/مايو ٢٠١١.

٨١ - ولقد بدأت آثار تباطؤ المساعدة الإنمائية الرسمية الأساسية التي تقدمها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تجد طريقها إلى إمكانية التنبؤ بهذه المساعدة. ففي عام ٢٠١٠، كانت المدفوعات دون مستوى الالتزامات بنسبة ٥ في المائة. ويشكل ذلك تناقضاً صارخاً بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩، حين فاقت المدفوعات ما تم التعهد به من التزامات، لأن المنظمات المتعددة الأطراف اتخذت إجراءات سريعة لتركيز صرف المبالغ في البداية لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

مشروطة السياسات والإجراءات تقوض القابلية للتنبؤ

٨٢ - أعادت الندوة التي عُقدت في مالي التأكيد على أن تحقيق التعاون الإنمائي بسرعة وفي المواعيد المحددة يتطلب خفضاً حاداً لمشروطة السياسات. وعموماً، يفرض مقدمو المعونات حالياً شروطاً أقل بقليل على البلدان المستفيدة من البرامج، وتقوم نسبة أكبر من الشروط على وثائق السياسات العامة للبلدان المستفيدة من البرامج، ولكن الجهات المانحة لا تزال تتولى إعداد عدد كبير جداً منها. ويتعين إحراز مزيد من التقدم لتبسيط هذه الشروط.

٨٣ - ولدى التمعن في شروط السياسات العامة المتبقية، يتبين أن هناك تحولاً نحو الحوكمة، وهو ما تعتبر البلدان المستفيدة من البرامج أنه يقوض توليها لزام الأمور (انظر E/2010/93). وفي غضون ذلك، يتسارع الاتجاه نحو فرض الشروط^(٥) القائمة على تحقيق النواتج والنتائج. ويمكن، من حيث المبدأ، أن يتيح ذلك للبلدان المستفيدة من البرامج فسحة أكبر لصياغة سياساتها. إلا أنه قد يؤدي أيضاً إلى وضع مجموعة جديدة تماماً من مؤشرات النتائج. ويثير ذلك بعض التخوف من أن يدير مقدمو المعونات كل صغيرة وكبيرة في البلدان المستفيدة من البرامج عن طريق عمليات جمع البيانات والتدقيق.

٨٤ - وتتطلب سرعة التنفيذ أيضاً الحد من الشروط الأخرى المتصلة بالإجراءات. وفي هذا المجال، آن الأوان للذهاب إلى ما هو أبعد من التنسيق بين بعثات مقدمي المعونات والعمل التحليلي. وتمثل الخطوة التالية في مواءمة جميع البعثات والتحليلات مع عمليات استعراض القطاعات أو البرامج التي تقودها الحكومات. وسوف يعتمد مقدمو المعونات أيضاً اعتماداً أكبر على نظم الرصد والتقييم القطرية، وكذلك على النظم القطرية للتخطيط والميزنة والإدارة المالية والمشتريات.

(٥) تعكس هذه المشروطيات الانتقال من المشروطة السابقة التقليدية التي تحث الاتفاق المسبق على السياسات وإصلاحها إلى المشروطة اللاحقة التي تشدد على التدابير و/أو النتائج التي تحققت فعلياً.

انتشار مقدمي المعونات وتشتتهم يحدان من أثر التعاون الإنمائي

٨٥ - يشير الانتشار إلى زيادة عدد مقدمي المعونات إلى بلد معين مستفيد من البرامج. وتدل التقديرات الأخيرة على أنه يوجد حالياً ١٢٦ وكالة ثنائية للأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و ٢٣ من الجهات المقدمة للمعونات غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية و ٢٦٣ من وكالات المعونة المتعددة الأطراف المتفاوتة الأحجام. وقد شهدت قرابة جميع البلدان المنخفضة الدخل زيادة في عدد مقدمي المعونات في السنوات الأخيرة. ويزيد هذا الانتشار من تكاليف المعاملات (بما ذلك ما يتعلق منها بالتنسيق) وي طرح إمكانية الخلاف بشأن أولويات التنمية ومشروطياتها. وقد يقوض هذا الانتشار أيضاً القدرات حين يعمل الموظفون المدنيون كنظرء لموظفي مقدمي المعونات، أو حين يجري تحويل الموارد المحدودة لإنفاقها على المساعدة التقنية أو إنشاء وحدات إدارية لتسيير المشاريع.

٨٦ - ومن المسائل ذات الصلة مسألة التشتت. فمنذ عام ٢٠٠٧، سجل متوسط قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها لجنة المساعدة الإنمائية لكل مشروع انخفاضاً حاداً. وبموازاة ذلك، سجل عدد المشاريع زيادة مطردة، مما أسفر عن ارتفاع كبير في تكاليف المعاملات. ومما يضيف على هذه التحديات طابعاً أكثر إلحاحاً إمكانية توافر قنوات جديدة رئيسية للتمويل الموجه إلى تغير المناخ والتنمية المستدامة، وهي أهداف إضافية يتلزم مع السعي لتحقيقها مزيد من التشتت.

٨٧ - ولم تتقدم الجهود الرامية إلى معالجة الانتشار والتشتت عن طريق مبادرات مثل "تقسيم العمل" بين الجهات المانحة بالسرعة الكافية، وما زال يتعين أن تُترجم إلى تغييرات ملحوظة على مستوى تخصيص المعونات أو صرفها. وفي المستقبل، ينبغي أن تكون البلدان المستفيدة من البرامج في موقع يسمح لها بتقييم المزايا النسبية بين مقدمي المعونات وتوجيه تقسيم العمل بناءً على ذلك. إلا أن التشتت يبدو أنه أسوأ في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً، نظراً لأن قدراتها على تقييم المزايا النسبية والتفاوض بشأن تقسيم العمل هي الأضعف.

لا زال تقييد التعاون الإنمائي يقلل من فعالية الكلفة

٨٨ - لا يزال القلق يسود على نطاق واسع إزاء تقييد التعاون الإنمائي بالمشتريات من السلع والخدمات في البلدان المقدمة للمعونات. وتشير التقديرات إلى أن ذلك سيزيد التكاليف بما يتراوح بين ٢٥ و ٦٠ في المائة، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض النتائج بصورة حادة. إلا أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية غير المقيّدة التي يمنحها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية انخفضت في السنوات الخمس السابقة لعام ٢٠١٠، من ٩١ في المائة إلى

٨٣ في المائة، وأصبحت الجهود الدولية الرامية إلى الحد من تقييد المعونة تقتصر على أقل البلدان نمواً والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولا تنطبق على المساعدة التقنية أو الطارئة. ومع أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد يخضع أيضاً للتقييد، فغالباً ما يكون أقل تكلفة وأفضل قيمة بشكل كبير من المساعدة الإنمائية الرسمية المقيدة التي يمنحها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية.

انخفاض التساهلية قد يؤدي إلى تآكل التقدم الحرز في زيادة القدرة على تحمل الديون ٨٩ - تشكل تساهلية المساعدة الإنمائية عنصراً هاماً آخر للمساعدة في تجنب تراكم أعباء ديون جديدة وتعزيز الفسحة المتاحة للسياسة المالية على المدى الطويل للإنفاق على الأهداف الإنمائية للألفية. ويوجد في بعض البلدان المنخفضة الديون مجال لزيادة الاقتراض، وإن بشروط تساهلية أقل للمشاريع ذات العائدات المرتفعة، ولكن يلزم توخي العناية في تحليل ذلك المجال واستخدامه.

٩٠ - ومنذ عام ٢٠٠٥، انخفضت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية التي يمنحها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية على شكل منح من ٨٩ إلى ٨٥ في المائة. وقام خمسة من مقدمي المعونة الأعضاء في اللجنة بتغيير سياساته لمعاودة منح القروض للبلدان المنخفضة الدخل. وأزال أثر هذا الاتجاه إلى حد ما ارتفاعاً في المنح المتعددة الأطراف من ٦١ إلى ٦٧ في المائة. ومعظم قروض المساعدة الإنمائية الرسمية التي يمنحها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية إلى البلدان المنخفضة الدخل تكون بشروط تساهلية جداً، فلا تتعرض هذه البلدان بسببها لزيادة أعباء ديونها، ولكن ساد اتجاه لتقديمها إلى البلدان النامية، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل، على شكل ائتمانات تصدير.

ينبغي أن تتطور ترتيبات الحوكمة المؤسسية وفقاً للبيئة المتغيرة

٩١ - تجري حالياً في الأمم المتحدة، وكجزء من المسار الرامي إلى زيادة فعالية التنمية، مناقشة الترتيبات المؤسسية العالمية التي ستنظم التعاون الإنمائي مستقبلاً. ومنتدى التعاون الإنمائي له دور بالغ الأهمية في استعراض التعاون الإنمائي وتعزيزه وإرشاده، وكذلك في اتساقه وفعاليته. وينبغي إقامة روابط موضوعية وتنظيمية مع العمليات الأخرى، مع كفاءة التعاون الوثيق بين المنظمات المتعددة الأطراف. وينبغي أن تجري المناقشات بشأن جودة المعونة في منديات مفتوحة أمام مشاركة الجميع على غرار منتدى التعاون الإنمائي. وسيتيح ذلك التشديد على طائفة أوسع نطاقاً من المسائل المتعلقة بالتنوع التي تعتبر البلدان النامية والأطراف المعنية الأخرى أنها ذات أهمية حيوية، وسيكفل التشاور بصورة منتظمة مع جميع

المجموعات صاحبة المصلحة. وفي هذا الصدد، يتعين بناء أوجه تآزر بين مختلف المتدييات، ولكن مع إيلاء المراعاة الواجبة لولايات ووظائف كل منها.

٩٢ - ويلزم أن تكون جميع العمليات متجاوبة مع البيئة الإنمائية المستغيرة. ولا بد من الاعتراف بالسّمات الخاصة لمختلف أشكال التعاون الإنمائي. ويتسم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك تعاون القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات، والكيانات الحكومية اللامركزية، والشركاء الاجتماعيين، بخصائص مختلفة عن خصائص التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ويجب توفير المتدييات والدعم إلى مقدمي المعونة المتنوعين الذين يرغبون في تطوير أطهرهم الخاصة لتقييم خصائص تعاوهم وجودته ونتائجه. ومن المهم أيضاً تعزيز بيئة يتسنى فيها للأطراف الفاعلة تبادل الدروس المستفادة والممارسات السليمة، وتشجيع الحلول المبتكرة، وتحديد الشراكات الجديدة. ومنتدى التعاون الإنمائي هو المؤهل لإتاحة حدوث ذلك.

سابعاً - الشراكات القائمة على المساءلة المتبادلة والشفافية

للمساءلة والشفافية في تقديم التعاون الإنمائي أهمية حاسمة لتحقيق النتائج

٩٣ - يمكن لزيادة المساءلة والشفافية تحسين نوعية التعاون الإنمائي، وزيادة كفاية الموارد المالية وإمكانية التنبؤ بها وتوجيهها نحو أهداف محددة. وقد أقرت الدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ بأهمية المساءلة المتبادلة. وينبغي ربط الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة أيضاً بإطار التنفيذ المتكامل للأهداف الإنمائية للألفية، الذي اعتمده مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق باعتباره من الأدوات الرئيسية للمساءلة.

ألف - المساءلة المتبادلة

٩٤ - تشير المساءلة المتبادلة إلى المساءلة بين حكومات البلدان المستفيدة من البرامج، والجهات المقدمة للمعونات والأطراف المعنية الأخرى (عما فيها المجتمع المدني والبرلمان). وكلما كانت المساءلة المتبادلة أقوى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والقطاعي، ازداد احتمال أن تغير الجهات المقدمة للتعاون الإنمائي والبلدان المستفيدة من البرامج سلوكها لزيادة نتائج التنمية إلى الحد الأقصى.

تتسم الاستراتيجية الوطنية، ووجود أهداف لكل جهة مقدمة للمعونات، والقيادة القوية، بأهمية بالغة

٩٥ - أجرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسات استقصائية واسعة النطاق شملت ١٠٥ بلدان في عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١. وتشدد الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسات على أهمية القيادة والرؤية على الصعيد السياسي لكفالة المساءلة المتبادلة. وتسلب الضوء على ضرورة الاستثمار في بناء القدرات، وتوجيه التعاون الإنمائي نحو تحقيق النتائج. وأظهرت الدراسة الاستقصائية ضرورة الالتزام الرفيع المستوى لمقدمي المعونات بالمساءلة المتبادلة على الصعيدين العالمي والوطني. ويعتبر ذلك أساسياً لتعزيز التغييرات في سياسات المقر وكفالة أن يعزز التحول إلى اللامركزية التكيف مع الأولويات الوطنية.

٩٦ - ويظهر التحليل الذي أجراه منتدى التعاون الإنمائي أن آليات المساءلة المتبادلة الوطنية يجب أن تشمل ثلاثة عناصر لكي تكون فعالة. ويتمثل العنصر الأول في وثيقة سياسة أو استراتيجية وطنية للتعاون الإنمائي. ويتمثل العنصر الثاني في وجود أهداف أداء محددة لمقدمي المعونات على مستوى الحكومة والأفراد. ويجب موازنة هذه الأهداف مع الأولويات الإنمائية الوطنية. ويتمثل العنصر الثالث في القيادة القوية لحكومات البلدان المستفيدة من برامج المعونات، لا سيما عن طريق إجراء حوارات رفيعة المستوى متعلقة بالسياسات لاستعراض التقدم المحرز سنوياً.

٩٧ - وقد تبين بوضوح أن المساءلة المتبادلة القوية على الصعيد الوطني تخلف أثراً إيجابياً كبيراً على سلوك البلدان المستفيدة من البرامج ومقدمي المعونات. فقد حسنت نوعية الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وأطر النتائج، ونظم الإدارة المالية العامة، والدرجة التي يوائم بها مقدمو المعونات، تعاونهم مع الاستراتيجيات والنظم الوطنية. ونتيجة ذلك، فقد زادت هذه المساءلة من النتائج التي حققها التعاون الإنمائي (وغيره من أوجه الإنفاق في البلدان المستفيدة من البرامج) من خلال خفض تكاليف المعاملات والتكاليف الإدارية، والازدواجية وانتشار المشاريع، وزيادة إمكانية التنبؤ.

٩٨ - وقلما تكون هذه الركائز الرئيسية للمساءلة المتبادلة الوطنية موجودة. والتقدم فيها بطيء بشكل يحيب الآمال. فقد أحرز عدد من البلدان أقصاه ٢٦ بلداً بعض التقدم بشأن المساءلة المتبادلة على الصعيد الوطني، ولدى ٢٠ بلداً في الوقت الراهن مبادرات يجري تنفيذها لتحسين نوعية مساءلتها المتبادلة. إلا أن ثلاثة بلدان فقط لديها سياسات معونة وأهدافاً لفرادى مقدمي المعونات يجري رصدها بصورة منتظمة. وينبغي أن يمنح المجتمع الدولي الأولوية

لدعم ما تبذله الجهات المستفيدة من جهود لوضع الاستراتيجيات، وإضافة أهداف فرادي مقدمي المعونات إلى الاستراتيجيات الحالية، وإجراء تحليلات مستقلة أو تحليلات تشرف عليها البلدان المستفيدة من البرامج سنوياً لأداء مقدمي المعونة مقارنة بأهدافهم.

ينبغي أن تشمل أطر المساءلة المتبادلة مقدمي معونة وأصحاب مصلحة متنوعين

٩٩ - من الأهمية بمكان، عند المضي قدماً، أن تتيح الأطر الوطنية للمساءلة المتبادلة إدراج مقدمي المعونة غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمات المجتمع المدني، ومقدمي المعونة اللامركزيين، والجهات الفاعلة الأخرى. وهذا أمر ضروري لتغطية جميع أنواع التعاون الإنمائي (من قبيل التمويل المتعلق بتغير المناخ) لتحقيق أكبر قدر من النتائج على نطاق أوسع. وسيطلب ذلك في بعض الحالات أطراً ومؤشرات مختلفة، مصممة خصيصاً لتعكس الخصائص المحددة للتدفقات المختلفة.

١٠٠ - وقد بدأت بعض البلدان أيضاً بتوسيع أطر المساءلة لتغطية "السياسات المتعلقة بالشراقات". وتشمل هذه السياسات مسائل من قبيل التجارة وتخفيف عبء الديون، والزراعة، والتكنولوجيا وغيرها من السياسات ذات الصلة بالتنمية. ويمكن لهذا الأمر أن ييسر التقدم في مسائل أوسع وأن يقلل الاعتماد على المعونات في الأجل المتوسط. غير أن البلدان تواجه إحجام مقدمي المعونة عن مناقشة هذه المسائل في العمليات الوطنية للمساءلة المتبادلة. ويرجع هذا أساساً إلى الافتقار إلى الاتساق بين وزارات مقدمي المعونة.

١٠١ - ويجب أن يكون أصحاب المصلحة المحليون قادرين على محاسبة حكوماتهم، في كل من البلدان المقدمة للمعونة والبلدان المستفيدة من البرامج. ومع ذلك، لم يُسجل أي تقدم مهم في هذا المجال سوى في ١٠ من البلدان المستفيدة من البرامج (وعدد قليل نسبياً من مقدمي المعونة). وتشكل المشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة غير التنفيذيين جزءاً لا يتجزأ من نجاح المساءلة المتبادلة. وينبغي أن تضطلع البرلمانات والحكومات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية ونقابات العمال والقطاع الخاص بدور قوي. ويلزم إشراك هذه الجهات في إنتاج مدخلات تحليلية تجري مناقشتها في اجتماعات المساءلة المتبادلة. وينبغي لها أيضاً أن تحدد جدول أعمال المناقشات من خلال المشاركة في اللجان التنفيذية والأفرقة العاملة القطاعية/التقنية.

وجود إطار عالمي قوي للمساءلة المتبادلة هو شرط أساسي لإحراز تقدم على الصعيد الوطني

١٠٢ - يجب أن يتواءم الرصد مع الأولويات والظروف الوطنية. غير أن هناك أدلة قوية جدا من البلدان المستفيدة من البرامج ومن المجتمع المدني على أن إحراز تقدم على الصعيد الوطني يعتمد اعتمادا كبيرا على وجود إطار عالمي قوي يغير الحوافز بالنسبة لمقرري السياسات لدى مقدمي المعونة. وبالتالي، يجب أن تعمل العمليات العالمية والوطنية معا بشكل وثيق.

١٠٣ - ويمكن أيضا للمبادرات العالمية والإقليمية أن تضطلع بدور داعم في إثارة النقاش في صفوف مقدمي المعونة، وكذلك تشجيع تقاسم الخبرات وبناء القدرات فيما يتعلق بالبلدان المستفيدة من البرامج وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن المهم، من ثم، أن تنخرط العمليات العالمية المختلفة التي تهدف إلى تعزيز الحوار وتقاسم المعارف في العمل المشترك وأن تكمل بعضها بعضا، ومنتدى التعاون الإنمائي له دور رئيسي في هذا الصدد.

قصور القدرات عائق رئيسي في وجه المساءلة المتبادلة الفعالة

١٠٤ - قصور القدرات مشكلة بالنسبة لمقدمي المعونة والوكالات الحكومية للبلدان المستفيدة من البرامج، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لأصحاب المصلحة غير التنفيذيين. ومن أجل إجراء تحليل فعال لأداء مقدمي المعونة ونتائج التنمية، يلزم تعزيز القدرة التحليلية وجمع البيانات. ويصدق ذلك بصفة خاصة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي البلدان التي تمر في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع أو البلدان المعرضة للخطر. وينبغي للمجتمع الدولي تكريس المزيد من الجهود من أجل حل هذه المشكلة، من خلال دعم هيئات أصحاب المصلحة غير التنفيذيين على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ويمكن أن توفر الدروس عن أفضل الممارسات والتبادلات فيما بين بلدان الجنوب معالم للخطوات المقبلة. ويمكن الاسترشاد عند إجراء التحسينات بملف معلومات على شبكة الإنترنت وبجماعة ممارسة تبادل معلومات عن الدروس المستفادة.

باء - الشفافية

الشفافية أمر حيوي للمساءلة - ولكن الروابط التي يجري وضعها بين الأمرين ضعيفة

١٠٥ - يساعد الجمع الشامل للبيانات المتعلقة بالتعاون الإنمائي ونشرها في الوقت المناسب على تحقيق أقصى قدر من النتائج. ومن خلال زيادة السهولة والفاعلية التي يمكن أن تدير الحكومات بمعا التعاون الإنمائي، يمكن للبيانات تحسين المساءلة. وتمثل المبادرة الدولية للشفافية في المعونة إحدى العمليات العالمية المفيدة، حيث يسهم الموقعون عليها البالغ عددهم

٢٩ بنسبة قدرها ٨٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. بيد أنه من الأهمية بمكان أن تعكس بياناتها الواقع الآني، وأن تستشرف فترة تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات لمساعدة التخطيط الوطني. وسيكون من المفيد أيضا التمييز بدقة بين التعاون من داخل الميزانية والتعاون من خارج الميزانية، وضمان أن يصنف التعاون من داخل الميزانية على منوال ميزانيات البرامج القطرية.

١٠٦ - ويلزم أيضا أن تُربط البيانات العالمية بشكل أوثق بالنظم الوطنية لإدارة المعلومات المتعلقة بالمعونة، وبالتالي بنظم التخطيط والميزنة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تعزيز الجهود المبذولة على الصعيدين العالمي والوطني لتوسيع نطاق تغطية البيانات لتشمل مقدمي المعونة من غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومن منظمات المجتمع المدني ومقدمي المعونة الآخرين، الذين يبلغ الكثير منهم بالفعل عن تدفقات في البلدان المستفيدة من البرامج.

يجب أن تركز الإجراءات في المستقبل على ترجمة الشفافية إلى مساءلة

١٠٧ - ينبغي أن تركز الشفافية أيضا على البيانات والوثائق التي يحتاجها أصحاب المصلحة لمساءلة الآخرين. ويعني ذلك التركيز على كمية وتركيب التدفقات، وكذلك فعاليتها في تحقيق نتائج التنمية. ويتطلب ذلك في الحالة المثالية تتبع مؤشرات وأطر مرحلة ما بعد بوسان التي اعتمدها مقدمو المعونة الآخرون، عن طريق قواعد البيانات العالمية والوطنية بحيث يمكن رصد التقدم تلقائيا. ومن شأن ذلك أن يخفف الحاجة إلى استقصاءات الرصد ويتفادى التعب الناتج عن كثرة إعداد التقارير. ويتطلب أيضا قدرا أكبر من الانتقائية، بحيث يجري تجنب المعلومات التي من غير المرجح أن تستخدم والتي تؤدي إلى نشوء نفقات غير ضرورية. ويعني ذلك أيضا زيادة الاستفادة من الأدوات التي يمكن أن تساعد على الصعيد اللامركزي وصعيد المجتمعات المحلية، مثل الترميز الجغرافي والهواتف النقالة.

١٠٨ - وأخيرا، هناك انتشار لآليات تعزيز المساءلة المتبادلة والشفافية على الصعيد العالمي والإقليمي والقطاعي والوطني. وهذا أمر إيجابي من حيث أنه يمكن أن يشجع التعلم المتبادل لأفضل الممارسات. غير أنه من الضروري تنسيق وتبسيط الآليات، وتجنب التزاع أو الازدواجية. وينبغي أن يواصل منتدى التعاون الإنمائي إجراء تقييمات لحالة آليات المساءلة المتبادلة والشفافية، التي تقودها البلدان المستفيدة من البرامج، وبالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة غير التنفيذيين. ويتطلب ذلك تحسين المنهجية المستخدمة في تقييم شمولية هذه الآليات، وإدراج تقييمات الاستراتيجيات الإنمائية وأطر النتائج.

ثامنا - تسخير فوائد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

ألف - الاتجاهات والخصائص العامة

ازداد الحوار السياسي العالمي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب منذ عام ٢٠٠٨ ١٠٩ - تواصل تطور الحوار العالمي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب. وشدد مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، مكررين ما جاء في وثيقة نيروبي الختامية، على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥). وأبرز أيضاً مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الدور الهام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والحاجة إلى تقييم أثره من أجل "تحسين نوعيته بطريقة موجهة نحو تحقيق النتائج"^(٦). وعرضت وثيقة بوسان الختامية أيضاً خطوات ملموسة لتعزيز تقاسم المعرفة والتعلم المتبادل من التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١٠ - وفي موازاة هذا الحوار العالمي، أدت رغبة الشركاء من الجنوب في تسخير إمكانات تعاونهم إلى إنشاء عدد من المنابر وإضفاء الطابع الرسمي عليها. وتنشأ هياكل من قبيل مؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية ومنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا ومؤتمر قمة المنتدى المشترك بين الهند وأفريقيا كمنابر رئيسية للمناقشات المتعلقة بالتعاون الإنمائي. وفي الآونة الأخيرة، قرر مؤتمر قمة بلدان مجموعة بريكس (البرازيل وروسيا والهند وإندونيسيا والصين وجنوب أفريقيا) استكشاف إمكانية إنشاء مصرف للتنمية لبلدان مجموعة بريكس.

سيواصل نمو التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١١١ - يُقدر، استناداً إلى الوثائق العامة (مثل الميزانية)، أن يتراوح حجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين ١٢,٩ بليون دولار و ١٤,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٠، على الرغم من أن الثغرات في البيانات تجعل هذه الأرقام أقل من الواقع. ويمثل هذا انخفاضاً بنحو ٢٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨، عندما كان هناك تمويل مرتفع بشكل استثنائي للمساعدة الإنسانية العربية والنفط الفنزويلي المبيع بشروط تساهلية. ومع ذلك، لا يزال هذا التعاون أعلى بنسبة ٥٠ في المائة مما كان عليه في عام ٢٠٠٦. واستشرافاً للمستقبل، من المتوقع أن يزداد التعاون فيما بين بلدان الجنوب مرة أخرى، حيث ثمة زيادات كبرى تعزز الصين والهند وفنزويلا تحقيقها.

(٦) برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١١ لصالح أقل البلدان نمواً المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً.

يتباين التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو كبير من حيث الطرائق والتركيز القطري ١١٢ - يأخذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب الكثير من الأشكال المختلفة. وتشكل المساعدة التقنية وبناء القدرات وتقاسم المعارف ومبادرات التدريب عناصر هامة، وخاصة بالنسبة لصغار مقدمي المعونة. غير أن دعم المشاريع هو الشكل الغالب من حيث الحجم، وخاصة فيما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية (وكذلك فيما يتعلق بالزراعة والأمن الغذائي والصحة والتعليم). وهناك القليل من دعم الميزانية، باستثناء ما يتعلق بعدد قليل من العلاقات الرئيسية مع حلفاء استراتيجيين ودول مجاورة.

١١٣ - ويختلف التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو كبير من حيث التركيز الجغرافي. ويميل الكثير من مقدمي المعونة، مثل الدول العربية والبرازيل، إلى التعاون مع شركاء يتقاسمون العلاقات الثقافية والدينية واللغوية معهم في الغالب. ويميل مقدمو معونة آخرون إلى إيلاء الأولوية للبلدان المجاورة والشركاء التجاريين المهمين. وهناك عدد قليل (لا سيما الصين والهند، والمنظمات المتعددة الأطراف في بلدان الجنوب) يتسم بامتداد عالمي أكبر.

١١٤ - وفيما يتعلق بالتساهلية، ثمة طائفة واسعة من صغار مقدمي المعونة فيما بين بلدان الجنوب لا تقدم إلا المنح. ويعتمد بعض أكبر مقدمي المعونة الثنائيين والمتعددي الأطراف اعتمادا رئيسيا على القروض التساهلية، التي تستوفي عموما معايير التساهلية الواردة في برامج التنمية الوطنية، ولا تحمل بالتالي خطر التسبب في مشاكل ديون جديدة. ويُقيد معظم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالإنفاق على بضائع أو خدمات أو أفراد من البلد المقدم للتعاون؛ إلا أن المساعدة التي تقدمها الدول العربية غير مقيدة إلى حد كبير.

أعرب مقدمو المعونة من بلدان الجنوب عن رغبتهم في تحسين تقييم النتائج الخاصة بهم ١١٥ - نظرا لخلو التعاون فيما بين بلدان الجنوب من المشروطيات المتصلة بالسياسات وتركيزه على الهياكل الأساسية والقطاع الإنتاجي، فكثيرا ما تعتبره البلدان المستفيدة من البرامج أكثر استجابة ومواءمة لاحتياجاتها وأولوياتها. ويعود ذلك إلى أن هذا التعاون يعكس سياقات تاريخية ومراحل تنمية متشابهة، وروابط اجتماعية أو ثقافية قوية.

١١٦ - وتشير دراسة أساسية عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الهياكل الأساسية أُجريت من أجل منتدى التعاون الإنمائي إلى أن البلدان المستفيدة من البرامج تقيم هذا التعاون أيضا بوصفه فعالا من حيث التكلفة بسبب المتطلبات الإجرائية الأسهل، وانخفاض تكاليف المعاملات، وارتفاع سرعات الإنجاز والقدرة الأكبر على التنبؤ. ويمكن أن تكون هذه

السماح بارزة في أي إطار قد ينشئه مقدمو المعونة فيما بين بلدان الجنوب لمراجعة نتائج التعاون فيما بينهم.

١١٧ - وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت مؤخرا لتحسين تنسيق التعاون الإنمائي، يقوم الكثير من الشركاء في الجنوب بتقديم المساعدة من خلال مجموعة متنوعة من القنوات والمؤسسات. ويحاول حاليا عدد منهم إقامة وكالات أقوى وأكثر مركزية. ويستطيع منتدى التعاون الإنمائي تيسير إجراء تبادل للخبرات بشأن عملية إنشاء وتشغيل هذه الوكالات.

١١٨ - ويمكن أن يدعم بناء القدرات إنشاء أطر للتقييم الذاتي الذي يجريه مقدمو المعونة من الجنوب لنتائج تعاونهم وفعالية تكلفته. ويشير بعض مقدمي المعونة من الجنوب إلى أنهم يودون رؤية المزيد من تبادل المعرفة بشأن منهجيات التقييم الداخلي.

باء - القطاعات الرئيسية: الهياكل الأساسية والزراعة

مقدمو المساعدة الإنمائية في الجنوب يقدمون دعما كبيرا للهياكل الأساسية والزراعة

١١٩ - فيما يتعلق بالتركيز القطاعي، يخصص نصيب كبير من التعاون الإنمائي الذي توفره الصين والبلدان العربية لدعم تطوير الهياكل الأساسية. وبالنسبة للبرازيل والهند، يمثل التعاون التقني في القطاعات الاجتماعية وفي الزراعة نصيبا كبيرا من مجموع المساعدة.

١٢٠ - وتناول تقرير الأمين العام المقدم إلى منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٠ (E/2010/93) بالتفصيل التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الصحة. وركز التحليل خلال هذه الدورة على التعاون بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالهياكل الأساسية والزراعة.

يفضل مقدمو المساعدة الإنمائية في الجنوب فيما يتعلق بالهياكل الأساسية ولكن يجب عليهم تقديم مزيد من الدعم لقطاع المياه

١٢١ - تساعد استثمارات مقدمي المساعدة الإنمائية في الجنوب البلدان المستفيدة من البرنامج في تنويع اقتصاداتها. وتوفر مصادر طاقة، وطرق مواصلات وخدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشكل موثوق وأرخص ثمنا. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٨، كان مقدمو المساعدة الإنمائية في الجنوب يقدمون نسبة ٤٧ في المائة من التمويل الرسمي للهياكل الأساسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتم تنفيذ المشاريع في معظم الأحيان في الوقت المناسب وبطريقة قابلة للتنبؤ وفعالة من حيث التكلفة.

١٢٢ - وبفضل هذا القطاع، إلى جانب الندرة النسبية للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، أصبح مقدمو المساعدة الإنمائية في الجنوب مصدراً

ذا أولوية للبلدان المستفيدة من البرنامج. غير أن مقدمي المساعدة الإنمائية في الجنوب أهملوا نسبيًا بعض القطاعات مثل قطاع المياه، مما أدى إلى إبطاء التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

التعاون الجيد التصميم بين بلدان الجنوب في مجال الزراعة يمكن أن يعزز إنتاج صغار المزارعين والأمن الغذائي

١٢٣ - توجد الشركات الزراعية بين بلدان التعاون الزراعي أساسا في مجالي التعاون التقني ونقل التكنولوجيا. ويستخدم التعاون الثلاثي على نطاق واسع أيضا وغالبا ما تتولى وكالات الأمم المتحدة دور التيسير. وتم توقيع أكثر من ٤٠ اتفاقا من هذا القبيل حتى عام ٢٠١٠.

١٢٤ - ومن شأن تعاون جيد التصميم بين بلدان الجنوب تعزيز الإنتاجية الزراعية على الصعيد الوطني والاكتفاء الذاتي الغذائي، وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية ومكافحة تغير المناخ. ويمكن أيضا أن يزيد كفاءة إنتاج صغار المزارعين والأمن الغذائي للفقراء. وينبغي تركيز الاهتمام على مسألة حيازة الأراضي والحقوق الخاصة بها، ولا بد من إجراء مزيد من الدراسات لتحديد أفضل الممارسات بشكل أوضح في مجال التعاون بين بلدان الجنوب لتعزيز الزراعة والأمن الغذائي.

ينطوي التعاون الثلاثي على مزايا كبيرة للبلدان المستفيدة من البرنامج

١٢٥ - يتزايد طلب البلدان المستفيدة من البرنامج على التعاون الثلاثي. وتتمثل أولويات هذا التعاون في تنمية القدرات وتبادل المعارف والمعلومات. ويكفل التعاون الثلاثي استغلال مواطن القوة النسبية للتمويل الوارد من بلدان الشمال وخبرة بلدان الجنوب إلى أقصى حد، وبالتالي فمن الأرجح أن يلبي احتياجات وأولويات البلدان المستفيدة من البرنامج. ويُعتقد أن موثوقية وإمكانيات توسيع نطاق التعاون الذي توفره البلدان الحورية على أنها إحدى أهم الفوائد. ويواجه التعاون الثلاثي تحديات كبيرة من ارتفاع تكاليف المعاملات وشدة التوترات بشأن تنسيق السياسات، ولكن مزاياه أكثر بكثير من عيوبه المحتملة (انظر الوثيقة A/66/229).

تاسعا - الرسائل والتوصيات الرئيسية

١٢٦ - انبثقت ثمان مجموعات من الرسائل الرئيسية من المشاورات التحضيرية للمنتدى.

١٢٧ - أولا - لقد آن أوان التصدي للهدف الثامن غير المتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية، بطرائق منها ما يلي:

- (أ) تكثيف الجهود لتحقيق الهدف المتمثل في بلوغ حصة للمساعدة الإنمائية الرسمية في الدخل القومي الإجمالي تبلغ نسبتها ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛
- (ب) وضع آليات أقوى لتخفيف عبء الديون تعتمد على الدائنين، واتخاذ تدابير أقوى للحفاظ على إمكانية تحمل عبء الديون؛
- (ج) إعفاء أقل البلدان نموا كلها من الرسوم والحصص والحواجز غير الجمركية، لا سيما بالنسبة لصادرات المنتجات المصنّعة والسلع الزراعية المحوّلة؛
- (د) الإنجاز الكامل لتعزيز إمكانية الحصول على أدوية وتكنولوجيات جديدة بأسعار متهاودة.

١٢٨ - ثانيا - يمكن حفز التمويل المحلي بفعالية أكبر من أجل التنمية من خلال ما يلي:

- (أ) توسيع إمكانية حصول أفقر الأسر المعيشية على خدمات مالية بأسعار متهاودة وشاملة للادخار والتأمين والاستثمار في المشاريع القابلة للقياس؛
- (ب) كفاءة تنظيم التمويل البالغ الصغر بشكل جيد لخفض التكاليف والتركيز على الحد من الفقر وسبل العيش المستدامة والتركيز على الاستثمار المنتج؛
- (ج) زيادة الدعم المقدم لبناء القدرات من أجل تعبئة الإيرادات المحلية، لا سيما عن طريق تبادل أفضل الممارسات بين بلدان الجنوب والتدريب؛
- (د) زيادة التعاون عبر الحدود فيما يتعلق بتبادل المعلومات الضريبية، وتغيير القواعد الضريبية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لزيادة المدفوعات في البلدان المستفيدة من البرنامج؛
- (هـ) كفاءة تعزيز التنمية المستدامة في النظم الضريبية من خلال عدم تشجيع الاستغلال المفرط للموارد.

١٢٩ - ثالثا - علينا أن نغتني فرصة تعزيز التنمية المستدامة، من خلال ما يلي:

- (أ) تعبئة تمويل إضافي على الصعيد العالمي، لا سيما عبر آليات التمويل الابتكاري؛
- (ب) استخلاص دروس من أفضل أنواع التعاون الإنمائي الذي يستهدف بشكل متزامن جميع دعائم التنمية المستدامة الثلاث، ويكفل حماية المخصصات بناء على الحاجة، ويشجع التكنولوجيا المبتكرة؛

(ج) الفرز الأولي الكامل للتعاون الإنمائي لكي يكون له أثر إيجابي على الإنصاف والتنمية البشرية والاستدامة البيئية؛

(د) كفاءة تعزيز البلدان المستفيدة من البرنامج قدرتها على صياغة استراتيجيات للتنمية المستدامة، وتولي عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص التمويل وإدارته؛

(هـ) توسيع نطاق عمليات المساءلة المتبادلة ومؤشراتها على الصعيدين الوطني والعالمي لتشمل القضايا المتعلقة بالإنصاف والاستدامة على نحو أوفي؛

١٣٠ - رابعا - يجب مواصلة تحسين توزيع التعاون الإنمائي من خلال ما يلي:

(أ) قيام المانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بتوفير حصص أكبر من المعونة الأساسية التي تصل إلى البلدان المستفيدة من البرنامج؛

(ب) توجيه مزيد من التعاون غير المخصص إلى المنظمات المتعددة الأطراف؛

(ج) تخصيص حصة أكبر من التعاون بناء على الحاجة لأفقر البلدان وأضعفها التي لا تتلقى مساعدة كافية؛

(د) مواءمة الطرائق مع أفضليات البلدان المستفيدة من البرنامج بزيادة دعم الميزانية وخفض المساعدة التقنية؛

(هـ) إعطاء الأولوية للاستثمار في الهياكل الأساسية والقدرة الإنتاجية المستدامة، دعماً للتنوع ليتجاوز صادرات السلع الأولية؛

(و) زيادة التركيز على التعليم الأساسي والنظم الصحية والمياه والصرف الصحي، وبناء نظم قوية للحماية الاجتماعية؛

(ز) زيادة التركيز على التعاون لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٣١ - خامسا - يجب زيادة جودة التعاون الإنمائي ونتائجه، من خلال ما يلي:

(أ) تعزيز إمكانية التنبؤ عن طريق تطبيق توقعات الإنفاق لمدة تتراوح بين ٣ و ٥ سنوات، والحد من الشروط السياسية والإجرائية، وزيادة استخدام النظم القطرية؛

(ب) الحد من انتشار وتفتت مقدمي المساعدة الإنمائية عن طريق عمليات تقسيم العمل التي تقودها البلدان المستفيدة من البرنامج والتي لا تخفض التدفقات في القطاعات الرئيسية؛

(ج) زيادة الجهود الرامية إلى حمل جميع مقدمي المساعدة الإنمائية على رفع الشروط عن التعاون الإنمائي؛

(د) زيادة المنح والقروض الميسرة للبلدان المعرضة بدرجة كبيرة لخطر الديون التي لا يمكن تحملها، لتجنب تجدد مشاكل الدين.

١٣٢ - سادسا - إحراز التقدم في مجال المساءلة والشفافية يتطلب المشاركة على نطاق أوسع من خلال ما يلي:

(أ) مواصلة الجهود للإبلاغ الذاتي الطوعي عن البيانات وأفضل الممارسات من جانب المؤسسات والجهات اللامركزية المعنية بتقديم المساعدة الإنمائية؛

(ب) تقديم الدعم لمزيد من البلدان المستفيدة من البرنامج في صياغة سياسات المعونة، وتحديد الأهداف لأداء فرادى مقدمي المساعدة الإنمائية، وتنظيم حوار سنوي رفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز؛

(ج) كفالة مشاركة أصحاب المصلحة غير التنفيذيين مشاركة كاملة في المبادرات الوطنية المتعلقة بالمساءلة المتبادلة والشفافية؛

(د) تقديم الدعم في مجال بناء القدرات لحكومات البلدان المستفيدة من البرنامج وأصحاب المصلحة غير التنفيذيين لتعزيز المساءلة المتبادلة والشفافية على الصعيد القطري؛

(هـ) وضع نظم تقودها البلدان المستفيدة من البرنامج لتقييم وتقدير نوعية وأثر التعاون من مقدمي المساعدة الإنمائية؛

(و) مواصلة مبادرة شفافية المعونة الدولية بشكل أفضل مع الميزانيات الوطنية ونظم المعلومات عن المساعدات لضمان متابعة مؤشرات النوعية وتقليل الحاجة إلى الدراسات الاستقصائية.

١٣٣ - سابعا - زيادة منافع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى أقصى حد من خلال:

(أ) مواصلة دعم العمليات الطوعية على الصعيد العالمي بين مقدمي المساعدة الإنمائية في الجنوب لتبادل ومناقشة أفضل الممارسات في تعاونها الإنمائي بشأن قضايا من بينها الحصول على مردود عالٍ مقابل المال وسرعة التنفيذ وزيادة إمكانية التنبؤ؛

(ب) زيادة تركيز التعاون في مجال الهياكل الأساسية على الطاقة ووسائل النقل والاتصالات المستدامة الرخيصة، وتركيز التعاون الزراعي على تعزيز الأمن الغذائي على الصعيد الوطني وإنتاج صغار المزارعين؛

(ج) مواصلة توسيع نطاق التعاون الثلاثي، لا سيما في مجال تنمية القدرات.

١٣٤ - ثامنا - منتدى التعاون الإنمائي يؤدي دورا هاما في المساعدة على إحراز التقدم من خلال:

(أ) مواصلة استعراض التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنه، والمساعدة في تحديد التزامات واضحة بشأن التعاون الإنمائي لأي إطار لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) توسيع نطاق تحليله ومناقشته بشأن الدور الحافز للتعاون الإنمائي، وبصفة خاصة تحديد أفضل الممارسات ذات الصلة بالتدفقات والتحويلات الأجنبية الخاصة؛

(ج) تعميق تقييمه للدروس المستخلصة من أفضل الممارسات في مجال التعاون الإنمائي من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز التكنولوجيا المبتكرة؛

(د) مواصلة رصد المخصصات حسب البلد والطريقة والقطاع ودرجة استهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التعاون الإنمائي؛

(هـ) مواصلة تشجيع المناقشة بين العديد من أصحاب المصلحة بشأن تقييم نوعية التعاون الإنمائي، مع مراعاة الحاجات والأولويات والخصائص المعينة لمختلف أنواع التعاون؛

(و) توسيع نطاق رصده للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني والعالمي فيما يتعلق بالمساءلة المتبادلة والشفافية، ليشمل أصحاب المصلحة ونوعية أطر النتائج بمزيد من التفصيل؛

(ز) مواصلة إجراء دراسات عن أفضل الممارسات في مختلف قطاعات وأنواع التعاون بين بلدان الجنوب؛

(ح) مواصلة إتاحة منبر للمحسنين يتبادلون فيه المعلومات ويحللون أفضل الممارسات في تحقيق أكبر قدر ممكن من نتائج التنمية ومواءمة التمويل مع الاحتياجات؛

(ط) تعميق تحليل أفضل الممارسات في مجال توفير التعاون اللامركزي، بالتعاون مع الجهات اللامركزية المعنية بتقديم المساعدة الإنمائية والبلدان المستفيدة من البرنامج؛

(ي) زياد تبادله للمعلومات بين البلدان عن أفضل الممارسات في مجال التعاون الإنمائي.